المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الآداب والعلوم الإدارية للبنات بمكة المكرمة
قسم الدراسات الإسلامية

منهج علي ابن الزاغوني في دراسة العقيدة

بحث مقدم للتفرغ العلمي
قسم الدراسات الإسلامية
تخصص عقيدة ومذاهب معاصرة

إعداد : د . إحسان عبد الغفار عبد الله مرزا
الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية

مكة المكرمة في ٢٠ صفر ١٤٣٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٢) .

وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ (النساء : ١)

وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ (الأحزاب : ٧٠-٧١) .

أما بعد :

كتب الله عزوجل أن تكون هذه الأمة على جميع الأمم قال تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾ (البقرة : ١٤٣) .

فهذه الأمة لديها وسطية في العقيدة ووسطية في المنهج ووسطية في الفكر والسلوك .

وقد نبغ عبر عصور هذه الأمة علماء أجلاء سطروا مجدها وبذلوا أرواحهم وأوقاتهم في سبيل علوها ورفعتها وكان لهم دور كبير في توازن الفكر ودحض الشبه وسطوع أنوار الحقائق والثوابت والوسطية لهذا الدين .

من هؤلاء العلماء الذين كان لهم دور كبير في إثراء المكتبة الإسلامية بكافة العلوم وخاصة علم العقائد هو علي ابن الزغواني الذي سطر لهذه الأمة ثوابت عقيدتها وسار على نهج أسلافه مقتبساً من الكتاب والسنة ورادا على شبه الغلاة والمغرضين .

وقد اخترت موضوع توضيح منهج ابن الراغوني في العقائد التي تكلم عنها لأهميته ودراسته على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة .

أسباب اختيار الموضوع :

الزاغوني من العلماء الكبار الأجلاء ، الذين ذكرهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه وأثنى عليه ، وكان له-رحمه الله- جولات في بيان مذهبه ومعتقده وسيتضح من خلال البحث مدى موافقته لأهل السنة أم لا .

ولقد قمت بتحقيق مخطوطته النادرة والتي تقدر بأربعمائة لوحة بعمل مشترك مع الدكتور الفاضل أحمد السايح ، وتمت طباعتها في كتاب بعنوان الإيضاح في أصول الدين نشر مكتبة الثقافة الدينية عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م وهي مخطوطة وضح فيها آراءه العقدية في كل موضوع مفصلا وناقدا ومستدلا بالكتاب والسنة وآراء السلف أحياناً ولا يخفى على القارئ أيضاً رده على المعترضين من نفس معينهم الفلسفي وتأثره بالمذهب الأشعري في كثير من المسائل . مما يدل على عظمة علم هذا الشيخ وتأصيل منهجه .

أهمية الموضوع :

١. التعرف على عالم جليل وعرض آراءه في موضوع مهم من مواضيع العقيدة وهو الإمامة .

٢. التعرف على عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع المهم .

٣. التعرف على طريقة الاستدلال على العقائد عند عالم جليل من علماء عصره . ودراسة الدواعي لذلك .

٤. الوقوف على حقيقة رد علماء السلف على هذه المسائل ومن ثم تمييز أوجه الخلاف والرد . مما يثري المكتبة الإسلامية ، والعقل الناقد البصير .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، مذيلا بعدة مطالب ، ثم الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات .

الخطة

مقدمة

المبحث الاول : حياة ابن الزاغوني

المطلب الأول : عصره ونشأته

المطلب الثاني : شيوخه ومؤلفاته

المبحث الثاني : منهجه في الاستدلال السمعي

المبحث الثالث : منهجه في الاستدلال العقلي

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المبحث الأول : حياة ابن الزاغوني

المطلب الأول : عصره ونشأته .

اسمه هو :

أبو الحسن بن علي بن عبيد الله بن نصر بن سهل بن السري بن الزاغوني البغدادي ، الفقيه المحدث الواعظ .

يقول عنه ابن كثير :

" أحد أئمة الحنابلة " والإمام المشهور[1] وقال عنه غيره : أحد أعيان المذهب الحنبلي وشيخ الحنابلة وأعظمهم "[2]

ولادته :

ولد في جمَاد الأولى سنة خمس وخمسين وأربعمائة من الهجرة .

عصره :

وكان عصره يمثل حكم الدولة العباسية والتي استمرت قرابة خمسة قرون من عام ١٣٢هـ إلى أن سقطت على يد هولاكو المغولي ٦٥٦هـ ، وعصر ابن الزاغوني عصر الدولة الزنكية والأيوبية وهو عصر مليء بأحداث كثيرة ومتنوعة .

١- ظهر فيها انشقاق بعض الدول في أماراتها على الخلافة العباسة .

٢- كان في عصره الفاطميون الباطنيون ، وكانت الحرب بينهم وبين هذه الدولة سجال ، أعظمها ما فعله الحسن بن صباح أحد دعاة الباطنية الذي تعلم الزندقة حيث استولى على قلاع كثيرة . لكن بعث إليهم السلطان ملكشاه فقتل منهم خلقاً كثيراً[3] .

مع الحروب ازداد الأمر للنساء ، ورغم ذلك فقد اشتهرت الدولة ببذخها وإسرافها في البناء والمساجد وغير ذلك .

الناحية العلمية :

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ، ١٢ / ٢٢٠ .
(٢) طبقات الحنابلة للبغدادي ، ١٨/٣ .
(٣) انظر : البداية والنهاية ١٧٠/١٢ .

انتشر العلم وكثرت الرحلات نظراً لطول الفترة التي حكمت فيها هذه الدولة ، وظهر كثير من العلماء والعظماء المعروفين من مفسرين وشعراء وأدباء وفقهاء وغير ذلك .

وانتشرت المدارس المشهورة مثل مدرسة النظامية ودار الحديث الأكملية، وكان التدريس كثيراً في الجوامع كجامع المنصوري مع القصر الذي درس فيه ابن الزاغوني نظراً لكثرة المساجد والأئمة ، وتبين من قبل السلطان كما سنرى أن حلقة ابن الزاغوني بعد وفاته لم يسمح لابن الجوزي بالتدريس فيها لكن سمح له الوزير أنوشروان ، ورغم ذلك كان هناك تعصب واحتدام بين المذاهب ، إضافة إلى اختلاط علم الكلام بالفلسفة ودخوله إلى العلوم الإلهية وازدهاره وتأثر بعض العلماء به ، وازدهار المذهب الأشعري في ذلك العصر وغلبته على المذاهب الأخرى [1].

نشأته :

قرأ القرآن والقراءات وسمع الحديث واشتغل بالفقه والنحو واللغة .

ويقول عنه ابن كثير : " وله المصنفات الكثيرة في الأصول والفروع وله يد في الوعظ "[2]

وهو أيضاً قرأ في الكثير من كتب الفقه والنحو ، واللغة والفرائض وكان متقناً متفنناً في علوم شتى من الأصول والفروع والحديث والوعظ وصنف في ذلك كله[3] .

وهذا يدل على نشأته العلمية القوية . ومما يدل على هذا :

١) قوة مصنفاته وعظم مكانتها في مكتبة التاريخ الإسلامي ، وتنوع العلوم التي فيها .

٢) كثرة تلاميذه وشهرتهم في الآفاق ونبوغهم كما سيأتي .

---

[1] انظر : المرجع السابق ، ١٢ / ١٧٠ وما بعدها ، وانظر : تاريخ الدولة العباسية للخضري ، ٣٧٩ وما بعدها .
[2] البداية والنهاية لابن كثير ، ١٢/ ٢١٩-٢٢٠ .
[3] انظر : شذرات الذهب لابن العماد ، ٤/ ٨٠ – ٨١ ، وذيل طبقات الحنابلة أبي الفرج للبغدادي ، ٣/ ١٨-١٩٢ .

أقوال العلماء فيه :

قال عنه ابن الجوزي وهو من أعظم تلاميذه وأكثرهم شهره :-

" كان له في كل فن من العلم حظ وافر ، ووعظ مدة طويلة ثم قال : صحبته زماناً فسمعت منه الحديث ، ومتن الفقه والوعظ ، وكانت له حلقة بجامع المنصور ، يناظر فيها يوم الجمعة قبل الصلاة ، ثم يعظ فيها بعد الصلاة ، ويجلس يوم السبت أيضاً .

وقال ابن ناصر عنه :

كان فقيه الوقت في الطبقة الثالثة عشر ، وكان مشهور بالصلاح والديانة والورع والصيانة .

وقال ابن السمعاني :

ذكر لي أنه رأى في المنام ثلاثة : يقول واحد منهم : اخسف ، وواحد يقول : اعزمي ، وواحد يقول : أطبقي ، يعني : (البلد) . فأجاب أحدهم : لا ؛ لأن بالقرب منا ثلاثة : أبو الحسن بن الزاغوني . والثاني : أحمد بن الطاية، والثالث : محمد بن فلان من الحربية[1] .

تصانيفه :

نظراً لسعة علمه وقوة حجته وكثرة ما امتاز به من قوة حفظ وعلم فقد كان له عدة مؤلفات ومصنفات في كثير من العلوم وقيل عنه (وكتب ابن الزاغوني سنة تسع وخمسمائة)[2] .

١) في الفقه :

١- الاقناع في مجلد واحد .

٢- الواضح .

---

[1] انظر : المرجعين السابقين .
[2] تاريخ الإسلام ، ٣٦٤٨ .

٣- الخلاق الكبير .

٤- المفردات في مجلدين (فيها مائة مسألة) .

٢) في علم الفرائض :

- له كتاب يسمى (التلخيص) .

- له جزء في عويص المسائل الحسابية .

- له مصنف في الدور والوصايا .

٣) في العقائد :

١- الايضاح في أصول الدين . وهو كتاب نفيس في علم الكلام (مخطوط) ويوجد له نسختين :

(١) (مخطوطة الظاهرية) - مكتبة الأسد بدمشق وتقع في مائة وتسع وتسعين صفحة كل صفحة تضم لوحتين .

(٢) ومخطوطة مكتبة أحمد الثالث بتركيا بخط الحسن بن أحمد البلخي التبريزي ، وكل ورقة تضم لوحتين .

وقد جاء سفراً عظيماً شاملاً لقضايا أصول الدين ، وقد اشتمل على الأبواب التالية :

المقدمة وتحتها عدد من الفصول الهامة .

باب القول في إثبات الصفات .

باب القول في القرآن .

باب الكلام في القدر .

باب الكلام في الرؤية .

باب القول في الوعيد .

باب القول في النبوات .

باب القول في الإمامة .[1]

وفاته :

توفي يوم الأحد الموافق السادس عشر من شهر المحرم سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، واجتمع الناس في جنازته وكانت حافلة جداً ، وصلي عليه يوم الاثنين بجامع القصر ، وجامع المنصور ، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب رحمه الله تعالى .

يقول عنه صاحب المنتظم : (توفي شيخنا أبو الحسن بن الزاغوني وكانت له حلقة في جامع المنصور يناظر فيها قبل الصلاة ثم يعظ بعدها وكان يجلس يوم السبت عند قبر معروف . وفي باب البصرة وبمسجد ابن الفاعوس فأخذ اماكنه أبو علي بن الراذاني[2] . (أي في حلقة المسجد) .

المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه .

قيل إن شيوخه في الفقه كثيرون في الفقه كثيرون . منهم القاضي يعقوب البرزيني أو البرنشي ، وقرأ أيضاً على كثير غيرهم .

---

(1) انظر : الإيضاح في أصول الدين ، المقدمة ، تحقيق د/ أحمد السايح ، د/ إحسان مرزا ، مكتبة الثقافة الدينية ط/١ ١٤٢٥هـ .
(2) المنتظم ، ١٠/ ٣٠ .

تلاميذه :

تذكر كتب التراجم الكثير ممن تتلمذوا على يد الحسن بن الزاغوني ، مما يدل على مكانته وفضله وكثرة إقبال الناس على علمه .

أهم هؤلاء التلاميذ :

(١) الإمام أبو الفرج الفقيه الحنبلي : صدقة بن الحسين بن الحسن بن الخيتار الحداد ، قرأ القرآن وسمع الحديث وتفقه وأفتى . قيل (أنه قرأ الوعظ وهو صغير على أبي الحسن بن الزاغوني وغيره)[١] .

(٢) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي الحنبلي (ابن الجوزي): ولد سنة ٥١٠ وتوفي ٥٩٧هـ ، له مكانة عظيمة في العلم والوعظ له عدة مؤلفات .

وذكر ابن كثير أن ابن الجوزي طلب حلقة شيخه بعد وفاته وكانت بجامع القصر وكان شاباً ، فحصلت لغيره وهو أبو علي الراذاني .

ولكن أذن له الوزير أنو شروان في الوعظ فتكلم في هذه السنة على الناس في أماكن متعددة من بغداد ، وكثرت مجالسه وازدحم الناس عليه[٢] .

وتكلم ابن الجوزي في التاريخ وغيره .

من تلاميذه أيضاً :

(٣) قطز الخادم : أمير الحاج مدة عشرين سنة وأكثر ، سمع الحديث وقرأ على ابن الزاغوني ، وكان يحب العلم والصدقة وكان الحاج معه في غاية الدعه والراحة والأمن ، وذلك لشجاعته ووجاهته عند الخلفاء والملوك ، توفي ليلة الثلاثاء الحادي عشر من ذي القعدة ودفن بالرصافة[١] .

(٤) موسى بن أحمد بن محمد أبو القاسم السامري :

---

[١] الوافي في الوفيات ، ٢٥٨١/١ .
[٢] البداية والنهاية ، ٢١٩/١٢ ، وانظر : تاريخ الإسلام ، ٣٦١٦/١ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ، ٣٦٥/٢ .
[١] البداية والنهاية لابن كثير ، ٢٢٤/١٢ .

قيل عنه : " كان يذكر أنه من أولاد أبي ذر الغفاري ﷺ ، وكان قد سمع الحديث الكثير ، وقرأ بالروايات وتفقه على شيخنا أبي الحسن الزاغوني ، وناظر ورأيته يتكلم كلاماً حسناً وتوفي في أربع رجب ودفن بمقبرة أحمد بن حنبل[٢] .

(٥) ومن تلاميذه أيضاً :

أحمد بن عبد الله .

قيل عنه " صحب شيخنا أبا الحسن بن الزاغوني فحمله على السنة بعد أن كان معتزلياً ، وكانت له اليد الحسنة في المذهب والخلاف والفرائض "[٣].

(٦) محمد بن جامع الحربي الصياد (جامع الصياد) .

قيل عنه " ثم رحل ثانية نيف وعشرين وخمسمائة إلى بغداد فقرأ بها لولده الكثير ، ثم قدمها بعد الثلاثين ثم قدمها بعد الأربعين فقرأ بها لولده أحمد الكثير على : أبي الفضل الأرموي وابن ناصر وابن الزاغوني وحدث بها إذ ذاك "[٤]

(٧) الحسن بن يوحن بن أبويه بن النعمان : سمع ببغداد من ابن الزاغوني[٥].

(٨) أحمد بن أبي المعمر يحيى بن أحمد بن هبة الله أبو المعالي البغدادي الحازق ، سمع الكثير من العلماء ومنهم ابن الزاغوني[٦].

(٩) محمد بن محمد بن معمر بن حسان المسند الكبير أبو حفص بن أبي بكر البغدادي الدار قزي المؤدب الكبير ، سمع من ابن الزاغوني[١] .

(١٠) ابن جعفر أبو جعفر الواسطي الضرير :

قرأ القرآن على أبي عبد الله البارع وأبي الحسن ابن الزاغوني[٢] .

---

(٢) المنتظم في أخبار الملوك والعظماء ، ١٠/١ .
(٣) المرجع السابق ، ١٢٦/١٠ .
(٤) تاريخ الإسلام ، ٣٩٩٢/١ .
(٥) المرجع السابق ، ٤١٦٧/١ .
(٦) المرجع السابق ، ٤٣٣٨/١ .
(١) المرجع السابق ٤٣٦٥/١ .
(٢) معرفة القراء الكبار ، ٥٦٣/٢ .

(١١) أبو الحسن العلوي الحسيني الزيدي البغدادي السيد الفقيه الشافعي المحدث ، سمع من ابن الزاغوني [٣] .

(١٢) محمد بن أبي غالب بن أحمد بن مرزوق الحافظ أبو بكر الباقداري الضرير : انتهى إليه معرفة رجال الحديث ، وآخر من بقي من حفاظ الحديث الأئمة ، سمع من ابن الزاغوني[٤] .

(١٣) يوسف بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الشيرازي البغدادي . سمع من ابن الزاغوني[٥] .

وبهذا حاولت استقصاء أسماء من تتلمذوا على يد أبي الحسن ابن الزاغوني ، وهؤلاء من ذكرتهم كتب التراجم ولو اكتفينا بهم – على سبيل المجاز – فإن هذا يدل على شهرة الرجل وشمول علمه وعظم الثقة التي أولاه إياها تلاميذه .

المبحث الثاني : (منهجه في الاستدلال السمعي)

إن المطلع لكتاب ابن الزاغوني وهو السفر الكبير في كل مسائل الاعتقاد (الإيضاح) يجد أنه مليء بعدد كبير من الأدلة القرآنية إضافة إلى أحاديث رسول الله ﷺ لكن بصورة أقل .

وقد أثبت كثيراً من المسائل بالدليل السمعي،نجده مثلاً في فصل أقسام العلم يقسم العلم إلى :

---

[٣] تاريخ الإسلام ، ٤١٥٢/١ .
[٤] المرجع السابق ، ٤٠٥٢/١ .
[٥] المرجع السابق ، ٤١٥٢/١ .

١) العلوم العقلية [١]

٢) القسم الثاني : العلم المدرك بالحواس أي الخمس

٣) والقسم الثالث: العلم المخبر الأخبار .

والأخبار على ضربين :

١- الأخبار المتواترة (وهي التي نقلها الجماعة الذين لا يصح فيهم حصول التواطؤ على الكذب مثل : نقل الأمة الصلوات الخمس . ومثل نقل الأمة القرآن ، ومثل نقل الأمة : أن في الأرض بلداً يقال له الهند،...

ومن ذلك ما استفاض في عموم الناس من الأنساب . مثل نقلهم أن النبي ﷺ هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ...

والضرب الثاني : أخبار الآحاد . وهو ما نقله عدد يسير عن عدد يسير كالحديث يرويه الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، عن مثلهم حتى يصل إلى من روي عنه .

فهذا ينقسم إلى قسمين :

احدهما : ماتلقته الأمة بالقبول . وهذا يلحق بالمستفيض والمتواتر ، في إثبات العلم لمخبره .

والثاني : ما كان من أخبار الآحاد إلا أنه لم تتلقه الأمة بالقبول .

فهذا لا يحصل بمخبره . بل يقوى الظن في مسائل الاجتهاد . فتبنى عليه الأحكام الفرعية . لا غير[١] .

فهو هنا يجعل (الخبر المتواتر) وأخبار الآحاد طريقاً للعلم . ومصدراً من مصادر الاثبات .

---

[١] وسيأتي تفصيل هذا في الدليل العقلي من هذا البحث .
[١] الإيضاح ، ٣٣-٣٦ .

وفي فصل النظر وضح ابن الزاغوني معاني النظر المتعددة في القرآن ، وأوضح أن كل لفظ يختلف حسب مقصود المعنى، ثم ساق معانيها في اللغة العربية وعقد فصلاً بعنوان (النظر والاستدلال) .

ووضح بعد ذلك الاختلاف في حكم الاستدلال على معرفة الله بالنظر ، وأنه واجب عند عامة العلماء ، وذهبت طائفة أنه غير واجب [٢]

ثم يناقش ابن الزاغوني قول من قال بأنه واجب وانقسامهم إلى قسمين :

قسم يقول : أن الفرض إنما التقليد

وقسم أو طائفة زعمت أن : الواجب إثبات الخبر [٣] ثم يرد ابن الزاغوني على (المقلدة) القسم الأول :

ويوضح ابتداءاً أن وجوب النظر مجمع عليه من غير خلاف وأن العقلاء إذا احتاجوا إلى معرفة أمر واستخراج الصواب منه ، اعملوا أفكارهم في معناه وتصفحوا أحوال متعلقاته ، حتى يصلوا إلى حقيقته ومن ثم إما أن يتفقوا عليه أولاً .

فإذا اتفقوا فلا يزالون يتساءلون حتى تستقر عندهم معرفته وإذا اختلفوا : فلا يزالون يسبرون حتى يقفون على المطلوب منه .

ويناقش ابن الزاغوني من قال بفساد النظر بأن يثبتوه بطريق الضرورة أو السمع أو النظر .

ولا يجوز أن يكون بطريق الضرورة ، للاتفاق من العقلاء على عكسه

ولا يجوز أن يكون معلوماً بالسمع لأن في السمع ما يدل على العمل به.

ولا يجوز أن يكون علموا بذلك بطريق النظر ، لأن الشيء لا يدل بصحته على إفساد نفسه [١] .

وهكذا يثبت ابن الزاغوني وجوب النظر ، ويبطل من قال بفساده .

---

[٢] المرجع السابق ، ٣٨ .
[٣] المرجع السابق ، ٣٨ .
[١] الإيضاح ، ٣٩ .

ثم يورد اعتراض لهؤلاء وهو قولهم : هذا الدليل ينقلب عليكم ، فنقول لكم : صحة النظر هل عرفتموه بطريق الضرورة أو بطريق الحس أو بطريق النظر ؟

فإن قلتم : بطريق الضرورة فنحن نساويكم في معرفة الضرورة ، ونحن أقدم في صحة النظر ، والضرورة لا اختلاف فيها بين العقلاء . وان قلتم : إنا علمناه بالخبر فانقلوه حتى نعرفه .

نرد عليهم بأنا عرفنا صحة النظر من وجوه :

١) معرفتنا له بالنظر فإنه قد يدل الشيء على صحة نفسه لأنه جرى مجرى معرفة الصدق .

فإذا قيل لنا : ما الصدق : قلنا الأخبار بالمخبر على ما هو به .

٢) واستدللنا على صحته بالسبر والتجربة .

٣) عرفنا ذلك بالنقل .

والمنقول فيه قسمان :

١- النقل عن العقلاء . وقد بيناه في الدليل الأول

٢- النقل الشرعي

وفيه آيات تدل على

أ) الأمر بالنظر

ب) أنه صح من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨ ﴾ (القمر : ٦-٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ ﴾ (الغاشية : ١٧-١٩)

وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ (محمد : ٢٤)

ثم يعلق ابن الزاغوني موضحاً أن الشرع يدعو إلى ماهو صحيح ومفيد وحق ، ولو خلا الشرع من ذلك أي من النظر – لأفضى إلى كونه عبثاً[1] .

ثم يذكر أن المخالف لوجوب النظر قد يعترض بأن النظر يدعو نظراً لتعدد طرقه ومسالكه وتعدد أسبابه قد يفضي إلى ارتكاب البدع والوقوف مع الشبهات .

ومن ثم فيجب تركه والاعراض عنه .

فسيرد ابن الزاغوني : بأن النظر من استوفاه على وجهه ومن لم يتعصب فيه، بلغ منه إلى المراد ، ولا يخلو أن يكون مع الناظر حجة أو شبهه .

فإن كان في نظره حجة وصل إلى مقصودها وإن كان نظره إلى شبهه لم يزل يصدق تفتيشه حتى تكشف له عن نفسها وهذا أمر معروف عند أهل النظر[2]

من هذا يتضح أن ابن الزاغوني يدعوا إلى النظر بطريقتين بطريق العقلاء ، وبالطريق الذي طلبته الآيات القرآنية في إعمال الأدلة والبراهين والحجج والتفكر فيها ، فيما يعود على تثبيت الحق وقوة الاستدلال به .

وبعد أن يقر بهذا (وهو أن النظر واجب) يوضح أن طريق وجوبه السمع كما نثبت جميع القضايا (مثل الواجب والمستحب والمكروه)

ورفض قول من قال بأنه يجب ذلك بالعقل وأبطله ثم ساق الأدلة على وجوب النظر بالسمع فمنها قوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ (الروم : ٨)

---

[1] المرجع السابق ، ٤١ .
[2] المرجع السابق ، ٤١-٤٢ .

وقوله تعالى : ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ (يونس : ١٠١)

وقوله تعالى : ﴿ انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ (الأنعام : ٩٩)

فهذه الآيات وأمثالها تدل على أن الله تعالى أمر بالنظر وحث عليه[١]

ثم يذكر الزاغوني أمثلة من القرآن الكريم :

فمنها ما أخبر الله تعالى عن رسله وأنبيائه أنهم نظروا واستدلوا فمن ذلك ما حكاه من إبراهيم عليه السلام : (أنه نظر في الكواكب والشمس والقمر حتى استدل على معرفة ربه)

وأنه سأل ربه يريه كيف يحيى الموتى على ما قص الله تعالى .

ومن ذلك : ما حكاه عن يوسف وصاحبيه في السجن ، وذلك كثير في القرآن .

ومن الأدلة أيضاً

أخبار رويت في الحث على التفكير ، مثل ما روي عن معاذ ﷺ رفعه ، ووقفه على نفسه مره ، قال " فكرة ساعة خير من عبادة "[٢]

وروي عن ابن عباس أنه قال : " تفكروا في آلاء الله ، ولا تفكروا في الله "[٣] .

ثم يذكر اعتراض المخالف : بأن النظر إنما هو تقريب أحد المتشابهين من الآخر بما يقتضيه الشبه ، واستخراج علة المتفق عليه لاختلاف ما يختلف فيه إلى أمثال ذلك .

ومثل هذا الاحتياج إلى شرع في بيانه فكذلك لا يحتاج إلى شرع في وجوبه

---

(١) الإيضاح ، ٤٤ .

(٢) انظر إتحاف السادة المتقين للزبيدي ، ١٦١/١٠ ، وتذكرة الموضوعات للفتني ، ١٨٨ .

(٣) انظر : إتحاف السادة المتقين ، ٥٣٦/٦ ، ومجمع الزوائد ، ٨١/١ ، والدر المنثور ، ١٠/٢ . وتفسير ابن كثير ، ٤٤١/٧ ، وكشف الخفاء للعلجوني . ٣٧١/١ .

والجواب : أنا نقول إذا لم يحتج إلى شرع في بيانه لا يحتاج في الشرع إلى وجوبه .. ومعلوم أن الوجوب : حكم ، والبيان : وضع ، والأحكام تتلقى من الشرع والأوضاع تارة تكون بالعقل ، وتارة تكون بالحس ، فيفترقان من هذا الوجه وحتى الأنبياء لم يأتوا إلا بنبأ من سمع [1] .

كل هذه الأمور تدل على وجوب الاستدلال بالدليل السمعي عند ابن الزاغوني

وفي فصل آخر يوضح الزاغوني أن التكاليف الشرعية قسمان :

واجب ومستحب .

ثم يفصل في الواجب وإنه قسمان فروض أعيان ، وفروض كفاية .

والمستحبات كنوافل العبادات وفروع الأعيان المندوب إليها والمنهيات قسمان : لازم لا تحل مخالفته وهو ما ثبت تحريمه ، ومنه ماهو ممنوع منه على سبيل الكراهة والتنزيه[2].

وفي مسألة ما لايتم الإيمان إلا به فهو واجب .

يفرق ابن الزاغوني بين إيمان العالم وإيمان العاصي ، فبعد أن ذكر أن إيمان العالم يترجح بالفهم واليقين والمعرفة ومعرفة الحجة من الشبهة والتبحر في مواقف الاجتهاد وللمعرفة ، أما إيمان العاصي : يختلف عن أرباب الإختصاص في أطراف العلم وكثرة التبحر وإنما سمي عاميا من قلة العدد في خواص العلماء بالإضافة إلى من بقي[1]

ثم في معرض رده على المعتزلة الذين قالوا بأن الله لا يعرفه إلا العلماء قال :

---

[1] الإيضاح ، ٤٥-٤٦ .
[2] المرجع السابق ، ٦٦ .
[1] الإيضاح ، ٦٧ .

(حقيقة الإيمان العائد إلى المعتقد هي طمأنينة النفس وسكون القلب إلى معرفة ما يعتقد بإسناد ذلك إلى دليل يصلح له ، وهو لا يعدم في حق أحد العامة .

وبيان ذلك أنه لو قيل لأحد من العوام : بم عرفت ربك ؟ لقال : بأنه انفرد ببناء هذه السماء ورفعها ، ولا يشاركه في هذا موصوف بجسم ولا جوهر ، وهذا مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ ﴾ (الغاشية : ١٨) ومن سائر الآيات التي فيها ذكر السماء والاعتبار بها . وهذه الآيات هي الأصل عند العلماء [٢] .

ولكنه يجعل الضرورة أو ما يُعرف بحصوله بداهة عن طريق العقل يتساوى فيه العقلاء [٣] . أما العلماء فيستدلون عليه بالسبر والتجربة ، والتساوي ، والتضاد ... [٤]

فلا يعرف النظر عند الزاغوني عن طريق الضرورة لأن هذا مما يتساوى العقلاء في معرفته ، ويبين تبعاً لذلك أن كلاً من العالم والعامي يعرف الله بحسب طاقته ووسعه ، والوسع معناه علمه ووقف عليه وأداه حسب طاقته .

ثم يضرب مثالاً عل أدلة التوحيد والتي يأخذها العامي سهلة بدون تقليد وبدون تحري للدليل [٥].

ويستدل على هذا بأمرين :

١- أن ذلك منوط بالعقل ، ولأجل هذا ادعى خصومنا - كما يقول - أن المعرفة وجبت بالعقل ، والعوام عقلاء ويظهر ذلك شرعاً وعقلاً . أما الشرع فلا يكلف إلا عاقلاً ، وبتسليم أموالهم لرشدهم ، ولا رشيد إلا عاقل .

وأما من طريق العقل : فما يظهر من تدبيرهم وحيلتهم ومكرهم في تقاسم أموال الدنيا .

---

[٢] المرجع السابق ، ٦٧-٦٨ .
[٣] المرجع السابق ، ٣٩ .
[٤] المرجع السابق ، ٤٠ .
[٥] المرجع السابق ، ٦٨ .

٢- أنه مقام واضح ومكشوف للنفوس فأنت تجد العاصي يعرف أن له خالقاً عند تأمل نفسه ، وأنه عاجز عن صنع ذاته ، وأن هذا الخالق يخالف البشر في استحقاق الجمع بحقيقة الوحدة ، أي أنه واحد لا محالة وهذا معروف تعقله قلوبهم وإن لم يفصموا به شرحاً [١] .

ثم يقول :

(والمأخوذ على المكلف فهمه ومعرفته على وجه يزول عنه الشك ويبعد فيه الريب ، ويستصوبه العقل ، وتثق به النفس . وهذا سهل لا تقصر العامة عند معرفته . ولهذا قضينا لهم بالإيمان والمعرفة) [٢]

ولهذا سوّى الله في أحكامه بين العامي و العالم (أي في الأمور العامة ، البيوع وأداء الفرائض ، واجتناب المحارم ... الخ)

وأنكر الزاغوني أن تحتاج هذه الأمور إلى أدلة لتصل إلى اليقين ودفع الشبه عنها ، وأن حقيقة المعرفة لا تدخلها التجربة ، فمن كان في عداد العامة غير عارف على الحقيقة وليس من أهل المعرفة من الإيمان .

فيرد ابن الزاغوني أن العامي أصلاً عنده معرفة ويزيد عليه العالم بالعلم والتجربة . فهناك أمور لا يشك حتى العامي بها ولا يحتاج فيها إلى دليل مثل " أن كل جسم مبني مجموع محدث بعد أن لم يكن ، ويتوهم نقصه كما يتوهم بناؤه ، وأن كل واحد منهم ليس بفاعل نفسه ولا إعادة مثله "[٣]

فالعامي كما يقول ابن الزاغوني لديه المعرفة لكنه لا يدرك تفاصيل المسألة وعدد الأدلة فليس لديه العلم ، ولذلك فرق الله بين فروض الكفايات وفروض الأعيان ، ففروض الكفايات أمر زائد يقدر عليه العلماء أو من علم بالشيء من تحسين العبارة وحذف مواد الشبهة عنه ، أما أصل المعرفة فموجودة عند العامي وإن لم يفصح بتفاصيلها[١] .

---

[١] المرجع السابق بتصرف ، ٦٩ .
[٢] المرجع السابق .
[٣] الإيضاح ، ٧٠ .
[١] الإيضاح بتصرف ، ٧٠-٧١ .

من هنا ندرك أن ابن الزاغوني يجعل مالا يتم الإيمان إلا به ما يمكن معرفته للإنسان من معرفة الله .

فإذا كان عالماً فيتعين عليه المعرفة بالأدلة والتتبع وبيان تفاصيل المسألة.

وإذا كان عاميّا فيعرف المسائل البدهية الفطرية التي لا ينكرها العقلاء ويؤمن بها .

أنواع الدليل السمعي :

ومن خلال إثباته لقضايا العقيدة نجد ابن الزاغوني يستدل بالأدلة السمعية في بداية كل مسألة ، وهذا ما يوضحه في بداية الإيضاح حيث يذكر أن الأدلة السمعية على ضربين :

١- النقل

٢- القياس

ثم يقسم النقل إلى :

١- المأخوذ عن الرسول ﷺ (أخبار التواتر وأخبار الآحاد)

٢- المنقول الذي ليس بمرفوع إلى النبي ﷺ وهذا على ضربين :

أحدهما : نقل محفوظ عن الكل . وهو الذي يسمى الاجماع .

الثاني : ما قال آحاد من الصحابة فهذا يكون حجة في مسائل الفروع [٢]

ثم يبين الزاغوني أن القياس هو الاستدلال بطريق النظر على تحصيل الحكم المطلوب ، وشرحها موجود في كتب أصول الفقه ، لكن إن كانت في أصول الدين ردت إلى أصول ضرورية ، أو إلى وسائط مأخوذة من الضرورة ، يكون أكثرها ناطقاً بالتعليل ، وبعضها مستقيم بتقاسيم الاستدلال، وأنواع الاستواء وإذا كانت حجة في مسائل الفروع فمنها ما يكون علة ، ومنها ما يكون دلالة ، ومنها ما يكون شبهاً ، وهي أنواع مراتب الظنون [١]

---

[٢] الإيضاح ، ٧٣ .
[١] الإيضاح ، ٧٤ .

ومن هذا النص يتضح أن الزاغوني يعتمد القياس كدليلاً عقلياً في مسائل الاعتقاد . مثل التعليل[٢] ، والاستدلال[٣] العقلي ، والاستقراء[٤] .

وفرق في هذا النص بين القياس في الأصول والقياس في الفروع ، وأرجع القياس في الأصول إلى (وسائط مأخوذة من الضرورة ، أو تعليل ، أو تقاسيم الاستدلال ، أو الاستقراء .

وإذا كان في الفرع فيرجع إلى (العلة[٥] ، والدلالة[٦] ، والشبه[٧])

موقف أهل السنة من الزاغوني في الاستدلال السمعي :

أولاً : أن ابن الزاغوني – كما رأينا – ابتداءًا .

يقسم العلوم إلى ثلاثة (عقلي ، ومدرك بالحواس وعلم الأخبار ويقصد المتواترة والآحاد)

وعند كلامه على الجانب الخبري أو النقلي نراه يتفق مع أهل السنة في تقسيم الأخبار إلى متواتر متلقى بالقبول ، وآحاد لا يحصل العلم بالمخبر فيه،

---

[٢] التعليل : هو تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الأثر أو هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر ، وقيل هو إظهار عليه الشيء سواء كانت تامة أو ناقصة .
(انظر : التعريفات للجرجاني ، ٨٩ – ٩٠ ، ط١ ١٩٨٧م ، عالم الكتب) .

[٣] الاستدلال : تقرير ثبوت الأثر لاثبات المؤثر ، وقيل هو تقرير الدليل لاثبات المدلول ، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس أو من أحد الأثرين إلى الآخر .
(انظر : التعريفات للجرجاني ، ٩٠) .
والعقلي أي الاستدلال بالعقل ، وأهل العقل هم من يقيم منهجه على تأويل تعاليم الدين تأويلاً يتفق مع العقل ويخضع للمنطق
(انظر : الموسوعة الفلسفية ، د. عبد المنعم الخفني ، ٧٣ ، دار ابن زيدون) .

[٤] الاستقراء : هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته ، وإنما قال في أكثر جزئياته لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً ، ويسمى هذا استقراء ؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك ، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود حزني لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ ، كالتمساح فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ .
(انظر : التعريفات ، ٤٠) .

[٥] العلة :لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علة ؛لأنه محلولة بتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف وشريعة عبارة عما يجب الحكم به معه . والعلة في العروض التغيير في الأجزاء الثمانية إذا كان في العروض والضرب وهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه .
(انظر : التعريفات ، ١٩٩) .

[٦] الدلالة : هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول ، وكيفية دلالة اللفظ على المعني باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص ، ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولا ، والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة ، وإلا فالاشارة ، والثاني إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهو الدلالة أو شرعاً فهو الاقتضاء .
(انظر : التعريفات ، ١٤٠) .

[٧] الشبه :مالم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً .
(انظر : التعريفات ، ١٦٤) .

لكن يقوي الظن في مسائل الاجتهاد ، ويجعل الاستدلال في الأحكام الفروعية لا غير)[1] كما نص على ذلك ، وهو يتفق مع أهل السنة في التقسيم وفي المتواتر، وفي أن الآحاد منه ما هو مستفيض صحيح نستدل به في العقائد أو الأصول عبّر عنها بقوله (في إثبات العلم لمخبره)[2] ، ومنها ما هو أقل درجة يقوى الظن في مسائل الاجتهاد ، تبنى عليه الأحكام الفرعية لا غير .

فخبر الآحاد يفيد العلم عند أهل السنة بشروط إذا احتف بالقرائن والقرينة قد تتعلق بالخبر وقد تتعلق بالمخبر ، وقد يتعلق بهما معاً ، ويدخل في ذلك الخبر المستفيض الذي رواه في أصله واحد ، ثم استفاض واشتهر ، والخبر المتلقى بالقبول من الأمة أو من علماء الشأن ومنه ما رواه الشيخان أو أحدهما ، ومنه ما كان مسلسلاً بالأئمة الحفاظ كمالك عن نافع عن ابن عمر[3].

وهذا يفيد العلم عند جمهور المحدثين والأصوليين.

ويقول عن القسم الثاني :

" وأما القسم الثاني من الأخبار ، فهو ما لا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه ، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملاً به ، أو تصديقاً له .. فهذا يفيد العلم اليقين عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين ، أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع ، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة ، والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية[1] .

ثانياً :

ابن الزاغوني لا يقصر المعرفة على العقل أو النقل إنما يجعلها بعدة طرق ، قد تحصل بطريق الأخبار أو الحواس أو العقل

---

[1] الإيضاح ، ٣٦ .
[2] المرجع السابق .
[3] مجموع الفتاوى ، ٤١/٨ ، ٧٠ ، وابن القيم : مختصر الصواعق المرسلة ، ٤٨١/٢-٤٨٢ .
[1] ابن تيمية : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، ٦٣ ، ط٥ مطبوعات الجامعة الإسلامية .

وقد وافق في هذا أئمة الأشاعرة كالآمدي وغيره ، يقول في جواب لاعتراض على وجوب النظر " لا نسلم توقف المعرفة على النظر ، قلنا : إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له ، فالنظر في حقه غير واجب " [٢] وكذلك الرازي الذي صرح أن هناك معارف يمكن أن تحصل بغير النظر وتكون ضرورية [٣]

وصرح ابن تيمية أن هذا القول ذكره أبو المعالي الجويني أيضاً وذكره طوائف من أهل الكلام المعتزلة وغيرهم [٤]

ثالثاً :

أن ابن الزاغوني ينحو منحى من يجعل النظر واجباً ويستدل على هذا (بمجرى الصدق وأنه يدل على صحة نفسه ، والسبر والتجربة ، والنقل) ويجعل النقل قسمان : نقل عن العقلاء ، ونقل شرعي ويورد هنا الآيات القرآنية التي دلت على التفكير والتدبر [٥] كما بينا ذلك سابقاً ويرد أيضاً على من خالف هذا الوجوب بأنه طريق إلى البدع والشبهات وبأن من استوفاه ولم يتعصب له بلغ منه المراد[٦].

وابن تيمية يرفض مسألة وجوب النظر وجعلها طريقاً من طرق اثبات الصانع أو المعرفة . ويؤكد أن هذا الاثبات فطري ولا يحتاج إلى دليل ولا إلى نظر .

وشيخ الإسلام يور اعتراضاً يذكره البعض في هذه المسألة ويرد عليه فيقول (فإن قيل : إذا كانت معرفته والاقرار به ثابتاً في كل فطرة ، فكيف ينكر ذلك كثير من النظار – نظار المسلمين وغيرهم – وهم يدعون أنهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الالهية ؟ " ويجيب شيخ الإسلام بقوله : " فيقال

---

[٢] انظر : السيوطي : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ٧٥/١ ، ط٢ ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ١٣٨٥هـ ، دار الكتب الحديثة – مصر .
[٣] أبكار الأفكار للآمدي ، ٢٩/أ ، وانظر درء التعارض ، ٣٥٦/٧ . انظر : نهاية الاقدام للرازي ، ١٢٤ ، ودرء التعارض ، ٣٥٥/٧ . انظر : نهاية الاقدام للرازي ، ١٢٤ ، ودرء التعارض ، ٣٥٥/٧ .
[٤] انظر : درء التعارض ، ٢٩٠/٥ .
[٥] انظر : الإيضاح ، ٤١ .
[٦] المرجع السابق ، ٤٢/٤١ .

أولاً : أول من عرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة هم أهل الكلام – لذي اتفق سلف الأمة على ذمه – من الجهمية والقدرية ، وهم عند سلف الأمة من أضل الطوائف وأجهلهم ، ولكن انتشر كثير من أصولهم في المتأخرين من الذين يوافقون السلف على كثير مما خالفهم فيه سلفهم الجهمية، فصار بعض الناس يظن أن هذا قول صدر في الأصل عن علماء المسلمين ، وليس كذلك ، إنما صدر أولاً عمن ذمه أئمة الدين وعلماء المسلمين ، ثانياً : أن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه ، فإن قيام الصفة بالنفس من غير شعور صاحبها أنها قامت به ... " (١)

لفظ النظر :

أيضاً يناقش ابن تيمية هذه الكلمة وأن اللفظ فيه إجمال لذا كثر اضطراب الناس فيه ، فيقول مبيناً أنه يجب التفريق بين النظر الذي هو طلب الدليل ، فالأول لا يستلزم الشك في المدلول ، بل قد يكون القلب ذاهلاً عن الشيء ، ثم يعلم دليله فيعلم المدلول وإن لم يتقدم ذلك شك وطلب ، وقد يكون عالماً به، ومع هذا ينظر في دليل آخر لتعلقه بذلك الدليل ، فتوارد الأدلة على المدلول الواحد كثير ، لكن هؤلاء لزمهم المحذور ، لأنهم أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به ، فلو كان الناظر عالماً بالمدلول لم يوجبوا عليه النظر ، فإذا أوجبوه لزم انتفاء العلم بالمدلول ، فيكون الناظر طالباً للعلم ، فيلزم أن يكون شاكاً فصاروا يوجبون على كل مسلم أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه سواء أوجبوه أو قالوا هو من لوازم الواجب " (١)

وبهذا يبطل ابن تيمية ماذهبوا إليه من القول بالنظر وبوجوبه ، وأنه يجب عليهم تحديد معنى اللفظ ، ثم تفصيل حاجة الاستدلال به وكل هذه المسائل تنافي ما يجب عليه المؤمن من الإيمان واليقين .

---

(١) مجموع الفتاوى ، ١٦/٣٤٠-٣٤١ .
(١) درء التعارض ، ٧/٤٢٠-٤٢١ .

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام : ٨٢) .

رابعاً :

ويناقش الزاغوني من أبطل النظر وقال بفساده ضرورة (أي بدهية) ، وبالسمع ، وبالنظر مما يدل على أنه يقصد بالنظر (أعمال الفكر وتصفح أحول المتعلقات ، وبحث مقامات الاشتباه ، حتى يصل المرء إلى استخراج حقيقته)[٢]

ويستدل على هذا بالأدلة القرآنية على التفكير والتدبر وهذا حصر لجانب واحد من التفكر والتدبر ، الذي يريده القرآن .

وشيخ الإسلام يجعل هذا النظر أو التفكير وسيلة للمعرف ، ويجعل الاختلافات في هذا لفظية يقول :

(النظر واجب وجوب الوسيلة ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد ، فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر ، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة ، ومن هؤلاء من يقول : أول واجب هو القصد إلى النظر وهو أيضاً نزاع لفظي ، فإن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة [٣].

وهو بهذا ينصف هؤلاء الذين تأثروا بهذه الألفاظ ، ولا يعمدون إلى صرف الحقائق أو تمويهها ، وهذا من العدل والإنصاف الذي تحلى به شيخ الإسلام في أحكامه وأقواله .

ويرى شيخ الإسلام أن هذا الأمر – وهو القول بوجوب النظر) مبني على أصلين :

أحدهما : أن أول الواجبات النظر المفضي إلى العلم .

---

[٢] الإيضاح ، ٣٨ .
[٣] انظر : درء التعارض ، ٣٥٣/٧ .

الثاني : أن النظر يضاد العلم ، فإن الناظر طالب للعلم ن فلا يكون في حال النظر عالماً[1] فشكه أوصله إلى البحث (النظر) ، ويوضح شيخ الإسلام أن هذه الأقوال إنما يحكيها هؤلاء وينسبونها إلى أئمة أهل السنة بحسب ما يعتقدون هم ، لا بحسب المروى حقيقة عن هؤلاء الأئمة فيقول : " ولما كان الكلام في هذه الأبواب المبتدعة مأخوذا في الأصل عن المعتزلة والجهمية ونحوهم ، وقد تكلم هؤلاء في أول الواجبات : هل هو النظر ، أو القصد ، أو الشك ، أو المعرفة ؟ . صار كثير من المنتسبين إلى السنة والمخالفين للمعتزلة في جمل أصولهم يوافقونهم على ذلك ، ثم الواحد من هؤلاء إذا انتسب إلى إمام من أئمة العلم كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، وصنف كتابا في هذا الباب يقول فيه : قال أصحابنا ، واختلف أصحابنا ، فإنما يعني بذلك أصحابه الخائضين في هذا الكلام ، وليسوا من هذا الوجه من أصحاب ذلك الإمام ؛ فإن أصحابه الذين شاركوه في مذهب ذلك الإمام إنما بينهم وبين أصحابه المشاركين له في ذلك الكلام عموم وخصوص ، فقد يكون الرجل من هؤلاء ، وبالعكس ، وقد يجتمع فيه الوصفان " [2].

ويضرب لذلك مثلا ، يقول أبي الفرج المقدسي الحنبلي في كتابه " التبصرة في أصول الدين " : " فصل في أول ما أوجب الله على العبد معرفته ، والثاني : أن أول ما أوجب الله على العبد النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الله تعالى "[1] .

يقول شيخ الإسلام معلقا : " قلت فهذا الكلام وأمثاله يقول كثير من أصحاب الأئمة الأربعة ، ومعلوم أن الأئمة الأربعة ما قالوا لا هذا القول ، ولا هذا القول ، وإنما قال ذلك من أتباعهم من سلك السبيل المتقدمة " [2] .

---

[1] المرجع السابق ، ٤١٩/٧ .
[2] درء التعارض ، ٣/٨-٤ .
[1] المصدر السابق ، ٤/٨-٥ .
[2] در التعارض ، ٦/٨ .

فالنظر الذي دعا إليه القرآن فطري وبديهي ولا يستلزم معرفة مقدمات منطقية عقلية ، لأن هذه لا يعرفها إلا العالم ، أما العامي والجاهل فتصعب عليه ومعرفة الله وإثبات وجوده من أولى المسائل العقدية فكيف تثبت بالنظر الذي يدعون .

وقد وضح شيخ الإسلام أن الله تعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لايقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه " [٣] .

فأهل السنة لا يلغون العقل بل لقد جاء القرآن بالأدلة العقلية التي تدعو إلى فتح آفاق العلم وقوة الادراك والتأمل بإطلاق الملكات الفكرية فيه ، حسب أصول الشرع ، يقول ابن تيمية في الرد على من اعتمد الدليل العقلي أصلاً : -

" والمقصود في هذا المقام أنه يمتنع تقديم العقل على الشرع وهو المطلوب ... ونحن لم ندع أن أدلة العقل باطلة ، ولا أن ما به يعلم صحة السمع باطل ، ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه " [٤] .

فمتى صح النص الخبري عند أهل السنة لم يعدلوا به شيئاً آخر ، ولم يلتفتوا إلى ما يعارضه من أقيسه نظرية ، ويرون أنه من الواجب أن يُخضع العقل للنص ويكون تابعاً له بخلاف ما يدعيه أرباب النظر العقلي ، ولا يكون العقل إلا موافقاً للنقل ، فصحة النقل وفساده مرتبطة بصحة العقل وفساده " [٥]

ابن الزاغوني يعترف بالفطرة ولكن يوجب النظر :

- كما نلاحظ أيضاً أن ابن الزاغوني اعتمد الدليل الفطري ودعا إليه رغم عدم ذكر (اللفظ الذي يدل عليها) إنما ذكر معناها فيوضح أن العامي عنده معرفة أصلاً وإنما العالم يزيد عليه بالعلم والتجربة ، ولكن يوضح إن هذه المعرفة عبارة عن مقدمات منطقية مثل أن كل جسم مبني مجموع محدث بعد أن لم يكن[١] كما

---

[٣] درء التعارض ، ٢٨/١ .
[٤] المرجع السابق ، ١٩١/١ .
[٥] د. هراس : ابن تيمية السلفي ، ٥٢ .
[١] الإيضاح ، ٧٠ .

أسلفنا فهو يوافق أهل السنة في مسائل كثيرة ، لكن كما ذكر ابن تيميه تأثر بالجو العام ، واعتقد أن هذا هو المنحى الصحيح الذي سار عليه الأئمة.

المبحث الثالث : (منهجه في الاستدلال العقلي)

بعد استعراضنا لآراء ابن الزاغوني في الأدلة السمعية وإثباته للدليل السمعي بقسميه : النقل والقياس ، وحيث وضح أن القياس يحتاج إلى قواعد وأصول ضرورية موجودة في كتب أصول الفقه حتى يتم التعليل والاستدلال والاستقراء.

ورغم أنه أثبت أهمية الأدلة السمعية في مسائل الاعتقاد ، وأشار إلى أن النظر قد يكون فطرياً ما قترب بذلك مع أهل السنة – وأثبت ضرورة الاستدلال بالشرع لأن وجوب الأشياء تحتاج إلى حكم والحكم يأتي من الشرع .

إلا أنه يجعل هذا كله قسيماً لأمور ثلاثة يقسمها عند الحديث عن العلم .

ففي فصل (أقسام العلم) يوضح أن العلم ينقسم إلى أقسام :

الأول : العلوم العقلية وهي تقع على ضربين :

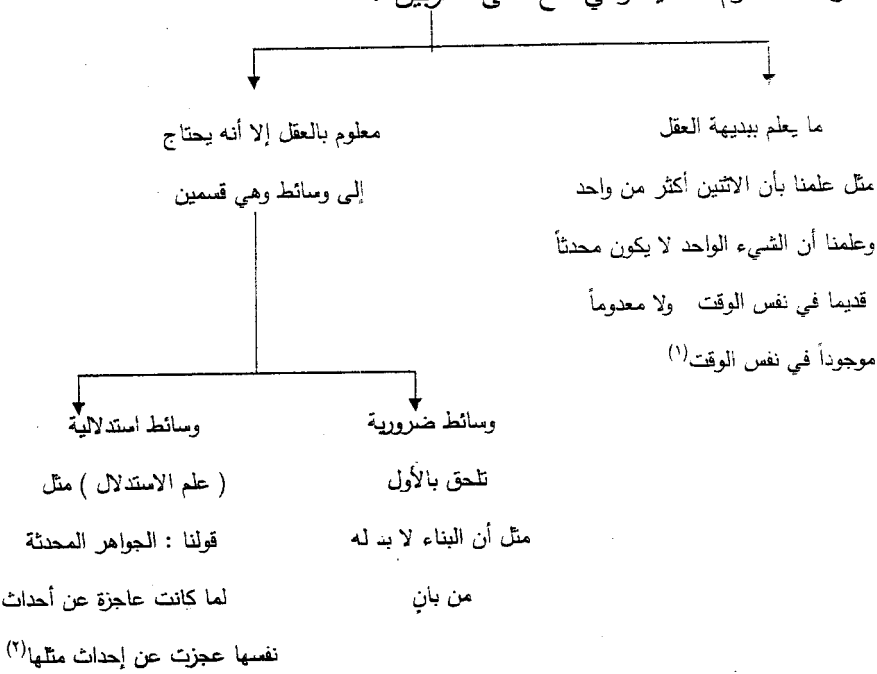

الثاني من أقسام العلم

العلم المدرك بالحواس ، والحواس خمس :

(السمع ، البصر ، الشم ، الذوق ، اللمس)

الثالث : العلم المخبر (أي الأخبار) وجعلها على ضربين [1]:

(أخبار متواترة – وأخبار الآحاد) وسبق ذكرها في الاستدلال السمعي

---

[1] الإيضاح ، ٣٣ .
[2] المرجع السابق ، ٣٣-٣٤ .
[1] المرجع السابق ، ٣٦ .

وعندما ننظر إلى طريقة تطبيق لهذه الأقسام في إثبات المسائل العقدية نجده يثبتها ابتداءً بالأدلة السمعية إن توفر ذلك . ثم يردفها باستخدام مصطلحات المتكلمين والأدلة العقلية ويستفيض في ذلك .

تطبيقات :

(١) فمثلاً : حديثه في فصل النظر – كما أسلفنا – نجده يذكر مطلقات الاسم على خمسة سبق ذكرها ، والخامس هو النظر العقلي ثم يجعله في الفصل التالي واجباً عند عامة العلماء على معرفة الله [٢] . ولا يخرج الاستدلال العقلي عنده عن قواعد أصول الفقه .

(٢) وفي مسألة حدوث العالم نجده ينحى منحى المتكلمين في طريقة الاثبات ، ويتكلم عن الأجسام والأعراض والقدم والحدوث

يقول (العلم كله محدث مخلوق) ثم يعرِّف العالم بأنه : الكون الكلي الدائر المحيط بما فيه من الجواهر والأعراض ، ثم يرد على الدهرية ويوضح " أن العناصر الأربعة لا تخلو إما أن تكون محدثة أو قديمة ، فلو كانت قديمة لم تخل في حال قدمها أن تكون مجتمعة أو متفرقة ، وعلى أصلها في صفتها ، أو مستحيلة عنها ، وأن الوصفين ثبت لها في حال قدمها . ولا يرتفع هذا الوصف عنها ، فإذا كان أصلها التفرق وعدم الاستحالة فيمتنع فيها الاجتماع والتركيب ، وفي ذلك إبطال للعالم .

وهذا مستحيل لأننا نراها يتعاقب عليها الاجتماع والافتراق والاستحالة والرجوع إلى الأصل[١].

ويستمر في هذا المنحى من الأدلة ليثبت أن العالم حادث .

ويرد على الدهرية الذين قالوا بقدم العناصر وأنها ترجع حتى بعد فنائها إلى أصلها كما يرجع الإنسان إلى عناصره الأصلية ، والماء يرجع بعد دورات طويلة إلى ماء أيضاً في السحاب .

---

[٢] المرجع السابق ، ٣٨ .
[١] الإيضاح ، ٧٩-٨٠ .

فيرد عليهم بأننا ندرك بحسنا استحالة قدم الأجزاء الصغيرة وندرك بعقلنا استحالة قدم الأجزاء الكبيرة مثل السماوات والأرض[٢]

ونراه أيضاً في الفصول الأولى من إيضاحه يعرف الجوهر ، والجسم والعرض، والقديم والمحدث ، والضدين ، والمثلين ، والمستحيل والممتنع ، والجائز والممكن[٣]وكلها مصطلحات تناقلها المتكلمين للرد على الاعتراضات في مسائل الاعتقاد .

نقد قدم العالم عن طريق إبطال أن المعدوم شيء :

فإبن الزاغوني ابتداءً أبطل قدم العالم بأدلة عقلية منادها أن المعدوم ليس بشيء منها :

١- ان المصنوعات كلها لو استغنت في كونها شيئاً عن فاعل لاستغنت في كونها ذاتاً عن فاعل ، ولاستغنت أيضاً كل صفة تقوم بالموصوف في كونها شيئاً عن فاعل ، وذلك بجملته يؤدي إلى استغناء الذوات والصفات عن فاعل ، وذلك يؤدي إلى ثبوتها في القدم ومن ثم قدم العالم ، وهذا يعلم فساده قطعاً ويقيناً . وما يؤدي إلى القول المقطوع ببطلانه فهو في نفسه باطل أيضاً [٤]

فربط في هذا الدليل الشيء بالذات ، ولأنه لا يمكن لأي ذات أن تستغني عن فاعل .

الدليل الثاني : الشيء اسم يختص بالوجود . فلا فرق بينهما من جهة إن الشيء والذات والعين أسماء مترادفة لنفس الشيء ، فكما لا تسمون المعدم عيناً وذاتاً فلا يصح تسميته شيئاً [١] ومفاد هذا الدليل هو : بما أننا أثبتنا أن الشيء ذات ، فلا بد أن تكون الذات موجودة .

الدليل الثالث : أن الصفات في كونها شيئاً تجري مجرى الذات في كونها شيئاً ، فإذا لم تكن الصفات شيئاً في العدم لم تكن الذوات أيضاً شيئاً في العدم [٢].

---

[٢] المرجع السابق بتصرف ، ٨٢-٨٣ .
[٣] ص٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ .
[٤] المرجع السابق ، ٧٦ .
[١] المرجع السابق ، ٧٦ .
[٢] المرجع السابق ، ٧٦ .

فربط بين الذات والصفات في الوجود .

(٣) في إثبات مسألة العالم له خالق :

يستدل بدليل عقلي بدهي سيأتي ذكره[*] عند علماء السنة في الرد على الملاحدة

يقول : الدلالة على إبطال قولهم : أنا نقول : الخلق والخالق والفاعل والفعل من باب المتضايفات التي لا يجوز انفكاك أحدها عن الآخر ، وهذا من باب المستحيل الذي لا تقبله العقول ولهذا لو أن إنساناً مر على أرض . فوجد فيها حجارة ملقاه . ثم غاب عنها زماناً . ثم عاد إليها فوجد الحجارة مبنية على أحسن بناء وأحكمه وأصحه . لم يتوهم في نفسه ، ولم يدخل على عقله أن ذلك حصل ، وحدث منفعلاً من غير فاعل . حتى لو أخبره مخبر بذلك لجهله في ذلك، وتجهيله أكبر من تكذيبه ، ومنازعته في ذلك[٣] .

ثم يوضح أن هذا مركوز في معارف الناس ، وإذا تحقق هذا في باب الجزئيات، فالكليات به أولى ، وهذا يثبت وجود فاعل مريد عالم قاهر [٤] .

.) نراه يرد في كتابه على الدهرية والمجوس والفلاسفة وسائر الفرق المخالفة في هذا الأصل بنفس منطقهم ومصطلحاتهم ويورد كثيراً من ألفاظ المتكلمين وطرائقهم ، ورد أيضاً على النصارى الذين ادعوا أن الله ليس بجسم وأنه جوهر واحد ، ثلاثة أقانيم ، وأن كل واحد من الأكانيم جوهر خاص ورد على كل فرقهم في هذا الموضوع بعدة أدلة منها دليل أو قياس الغائب والشاهد .

فيقول : (وإن قلتم لم نجد في الشاهد والغائب فهذا باطل من جهة أن الغائب لم تدركوه ، وإنما عرفتموه بالقياس ، فنحن نطالبكم في ذلك بوجه الجمع بينهما ولا يتم ذلك إلا بمشاركة الغائب والشاهد فيما لأجله استحق أن يوصف به لشاهد وهذه مسألة الخلاف[١]

---

[*] انظر :ص٣٣ من هذا البحث .
[٣] الإيضاح ، ٨٤ .
[٤] انظر : الإيضاح ، ٨٤ .
[١] الإيضاح ، ١١٣ .

م يذكر لهم جواب آخر : " وهو أنكم إذا قلتم لم نجد قائماً بنفسه إلا وهو جوهر، قلنا لكم : ولا وجدنا جوهراً قائماً إلا وهو محدث ، كان بعد أن لم يكن، ولا محدث لا وكان بعد أن لم يكن ولا جوهر إلا ويصلح أن يكون جسماً مركباً تعتريه لحوادث فتغيره ، وتدركه الآفات ، فتفسده ، فهل تقضون في حق الباري تعالى بمثل ذلك ؟ فإن قلتموه تركتم مذهبكم ، وأن منعتموه فسد دليلكم ، ويقال لكم على منهاج قولكم أنا لم نجد حياً إلا وهو من نطفة أو لا نطفة إلا وهو من حيوان . ذلك متسلسل أبداً إلا ما لا نهاية له .

وقد اتفقنا على أن الباري تعالى حي ، فهل تقضون عليه ما يُقضى على الحيوان المشاهد .. [٢]

ثم يستمر في مناقشتهم مثبتاً أن هذا الدليل لا يتفق ؛ لأن القياس مع الله تعالى ، والله تعالى لا مثيل له ولا يقاس .

٤) في مسالة (هو ذات ثابتة)

نجده يرد على نفاة الصفات مثل الجهم بأدلة من القرآن الكريم .

ثم بدليل من اللغة ، ثم بدليل عقلي مفاده (أنه إذ ثبت أنه فاعل العالم وموجود ، ثبت أنه ذات والذات شيء يشار إليه ويوصف وهذا مما لا مزيد على وضوحه[٣] .

٥) في مسائل إثبات الصفات لله تعالى يستدل بأدلة من القرآن الكريم ثم يرد على المخالفين بنفس منطقهم .

مثلاً في صفة السمع والبصر يرد على المعتزلة فيرفض أولاً ما ذهبت إليه من جعل هذه الصفات بمعنى العلم ، ويثبت انفرادها عن صفة العلم ثم يذكر دليلاً (بالحواس) والمشاهد على إبطال هذا فيقول ، ولأنا نجد الحيوان البهيم يوصف بأنه سميع بصير ولا يوصف بأنه عالم ، والتحقق : أنه قد يتحصل في الإدراك

---

[٢] انظر : المرجع السابق .
[٣] الايضاح ، ١٣٣ .

بكل واحد منهما ما لايتحصل بالآخر وقد يتفاوت الادراك ، .. وهذا شيء ندركه بحواسنا وندركه بعقولنا ...[1]

ثم يقول : " ومعلوم أنه إذا كان الباري عالماً بالمعلومات على ماهي عليه من غير زيادة ولا نقيصه ، فقد ادركها ادراكاً يفيد السمع والبصر ، على ما ثبت في العلم مزيداً ، فإذا لم يفد زيادة ، ولا يوجب مزية ، وجب أن يكون معنى أحدهما معنى لآخر لأنه قد لا يستغنى بأحدهما عن صاحبه " [2] .

ثم يذكر الطريق الذي تثبت به هذه الصفات وأنها تنقسم إلى طريقين أو وجهين:

أولها : النقل وأنه طريق نتلقاها قبولاً ، ونسلم بها تسليماً ونثبت ما جاء فيها للباري تعالى .

والثاني :

الدلالة الشاهده بطريق المعقول . وهو القواعد الصادقة ، والمراتب اللازمة . وذلك ينقسم إلى أربعة أقسام :

أحدهما : ما يثبت بعلة توجبه وتلزمه .

الثاني : ما يثبت بمدلول شرطيته .

الثالث : ما يثبت بمدلول فعله .

الرابع : ما يثبت بطريق دفع النقائض ، وإثبات الكمال الذي تقتضيه الإلهية[3] .

ثم يضرب أمثلة تطبيقية لكل نوع فيقول :

(فأما ما يثبت بالعلة الموجبة ، فإن (وجود الإله واستحقاقه الإلهية) يثبت بطريق التعليل ، وهو أنه لما ثبت أنه فاعل العالم والعلة ، في كون الفاعل فاعلاً كونه ثابتاً بحقيقة الإثبات موجوداً بحقيقة الوجود ، إذ هو يتنوع الفعل وأصله فصار ثبوته ووجوده علة لصحة فعله [1] .

---

[1] المرجع السابق ، ١٤٩ -١٥٠ .
[2]
[3] الإيضاح ، ١٥٨ .
[1] المرجع السابق .

ويضرب مثالاً بعد ذلك لما ثبت بمدلول فعله مثل قولنا : عالم قادر . وهو أنه لما ثبت أنه فعل المخلوقات على سبيل الصحة والحكمة ثبت أنه عالم قادر عليه[٢] .

ومثال الثالث : ما ثبت بمدلول شرطه . فمثل الحياة .

وذلك أنه لما ثبت أن الفعل لا تصح إضافته إلى الفاعل إلا بشرط أن يكون حياً من جهة : أن من لا حياة له تعذر وجود الفعل من جهته ، فعلمنا بذلك أنه تعالى حي .

ومثال الرابع : ما ثبت بطريق دفع النقص ، وإثبات الكمال ، فذلك مثل قولنا : سميع بصير ، ومتكلم ، فإنه ثبت أن عدم السمع والبصر يوجب فوات إدراكات يعطي ذلك إثبات العجز في حقه .

اقتضى ذلك امتناعنا من إثبات ما يوجب النقص في حقه لأن الإلهية تستدعي التمام والكمال والغنى ، فوجب أن يثبت كونه سميعاً بصيراً متكلماً .

وبعد أن يثبت الصفات الخبرية ، ينتقل ابن الزاغوني للكلام عن الصفات الفعلية مثل اليدين ، والاستواء .

ففي صفة اليدين مثلاً : ينحو في طريقة إثباتها منحى الصفات الأُخر فيثبتها بالآيات القرآنية ، ثم يبين رأي الأشاعرة بأن المراد باليدين هاهنا القدرة .

ورأى المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين في الآيات المثناة ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) . وغيرها النعمتين .

ثم يوضح رأيه بأن المراد باليد المطلقة في اللغة إثبات صفة ذاتية للموصوف .

فيقول : (واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف ، لها خصائص فيما يقصد به وهي حقيقة في ذلك كما ثبت في معارفهم ... وهذا هو الأصل في هذه الصفة ، وأنهم لا ينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها مما يقال على سبيل المجاز إلا بقرينه تدل على ذلك[١] .

---

[٢] المرجع السابق .
[١] الإيضاح ، ١٦٨ .

رأي أهل السنة :

إن ابن الزاغوني كما سبق يقسم العلم إلى ثلاثة أقسام :

ما يدرك بالعقل – أو بالحواس – أو بالنقل .

ومن ثم أثبت مسائل عقدية كثيرة بالعقل ، ونحا في ذلك منحى كثير من المتأثرين بالفلاسفة والمعتزلة رغم أنه يستخدم هذه المصطلحات العقلية والمسائل في معرض الرد عليهم وعلى غيرهم ويعرف هذه المصطلحات ويبدأ بقوله (اختلف أهل النظر في ...) ، مثل تعريفه للجواهر[٢] : (قالت طائفة من المعتزلة ، في مسألة إثبات حدوث العالم) ثم ينحو منحى المتكلمين في تعريف العالم ويرد على الدهرية بنفس منطقهم العقلي .

ونراه يعتمد على الطريقة المشهورة[٣]الثانية للأشاعرة في إثبات حدوث العلم، وهي أن أجزاء العالم مفتقرة إلى ما يخصها بما لها من الصفات الجائزة لها ، وكل ما كان كذلك فهو محدث فالعالم إذاً محدث .

فهو يذكر من الصفات الجائزة الاجتماع والافترق ، وإن الجواهر والأجسام تتقلب بها الأحوال وتتغير بها الاستحالات عند الامتزاج والغلبة ، مما يدل على الفناء والعدم [١]

ومن خلال ما سبق فإن شيخ الإسلام ابن تيمية ابتداءاً يوضح أن أئمة الأشاعرة صرحوا ببطلان مسالك أئمتهم في تقرير دليل في حدوث الأجسام ، وصرح بعضهم بذم هذه الطريقة لاثبات حدوث العالم لطولها وغموضها وكثرة مقدماتها، ولأن الأنبياء لم يدعوا إليها ، وقد ذمها هؤلاء إما لأنها بدعة في الإسلام ، فإنا

---

(٢) الإيضاح ، ٥٠ .

(٣) الطريقة الأولى : أن الجسم لا يخلو من كل جنس من أجناس الأعراض ، والعرض لا يبقى زمانيين والأعراض حادثة والأجسام لا تخلو منها (انظر : أبكار الأفكار للآمدي ، ٢/ل ٩٥ ، والأربعين للرازي ، ١٣ – ١٤)

(١) الإيضاح ، ٨٢ .

نعلم أن النبي ﷺ لم يدع الناس إليها ولا الصحابة ، لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات .

ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقدمات باطلة ، لا تحصل المقصود بل تناقضه ، وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف[٢]

حتى الأشعري ذكر أنها بدعة لم تدع إليها الرسل [٣] وأيضاً يذكر ابن الزاغوني في معرض رده وعرضه لأدلة إثبات حدوث العالم (مسلك إمكان الصفات) وهو نفس المسك الذي ذكره الرازي .

ومفاده (الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض ، مثل صيرورة النطفة علقة ، ثم مضغة ، ثم إنساناً ، ومثل تحول القطن إلى غزل مفتول ثم إلى ثوب ، ومثل تحول الطين إلى آجر ولبن ، ثم تحوله إلى دار ، فهذا التحول والتغير في هذه الأجسام يدل على أن لها فاعلاً فعلها ، وأن النطفة لا بد لها من صانع صنعها وهو الله تعالى .

وقد ذكر هذا الدليل الأشعري في اللمع [٤] وفي رسائله إلى أهل الثغر [٥] ، وعدّه الرازي من ضمن مسالك إثبات الصانع ، وقد بين شيخ الإسلام أن هذا مسلك صحيح ، وأنه إذا جرد من الأمور الباطلة التي ادخلت فيه يعد جزءاً من طريقة القرآن التي جاءت بها الرسل وكان عليها سلف الأمة وأئمتها ، وجماهير العقلاء من الآدميين ، فإن الله يذكر في آياته ما يحدثه من السحاب والمطر والنبات والحيوان ، وغير ذلك من الحوادث ، ويذكر في آياته خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، ونحو ذلك ، لكن القائلون بإثبات الجوهر الفرد من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها ، بل الجواهر والأجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حيث حدوثها بتقدير حدوثها ولا تزال موجودة ، وإنما تغيرت صفاتها ، بتقدير حدوثها كما تتغير صفات الجسم إذا

---

[٢] الصفدية ، لابن تيمية ، ٢٧٥/١ .
[٣] انظر : مجموع الفتاوى ، ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤ ، درء التعارض ، ٢٨٩/٤ .
[٤] اللمع للأشعري ، ٦ – ٧ .
[٥] ص ٣٤ – ٤٠ .

تحرك بعد السكون ، وكما تتغير ألوانه ، وكما تتغير أشكاله ، وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم [1]

وينتقد شيخ الإسلام هذه الطريقة لأمرين :

١) أن الطريقة التي جاء بها القرآن : الاستدلال بحدوث الأعيان والمخلوقات ذاتها من الإنسان وغيره .

يقول (الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهده ونحوها ، على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فحدوث الإنسان يستدل به على المحدث ، لا يحتاج أن يستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ، ووجوب تناهي الحوادث أو الفرق بين الاستدلال بحدوثه ، والاستدلال على حدوثه بيّن . والذي في القرآن هو الأول لا الثاني ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الطور:٣٥) فنفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب . ونحو ذلك ، معلوم بالضرورة ، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل ، و إنما يعلم بالدليل من لم يعلم بالحس وبالضرورة [2]

وهذا يدل على اقتصارهم في هذا الدليل أى تغير صفتها وتحولها إلى حال على إثبات وجود الله ، ولم يستدلوا بنفس الحدوث وإيجاد الإنسان وغيره من عدم على وجود المحدث المخلوق .

ونحن نلاحظ من خلال استقراء أدلة ابن الزاغوني أنّه رد على الملاحدة والمعتزلة في مسألة قدم العالم بنفس منطقهم ، من خلال قضية ما يطرأ على المحدث من صفات أو أعراض ، كالحركة والسكون والانتقال والاجتماع والافتراق حيث قال " إذا ثبت باقراركم دخول العدم على الصفات بفنون النقلة والاستمالة ، وهذا إقرار بحدوث الذوات لأنها لا تنفك عنها[1]

---

[1] درء التعارض ، ٣ / ٨٣ .
[2] درء التعارض ، ٨٣/٣ .
[1] الإيضاح ، ٨٠ ، وانظر : ص٨١ وما بعدها .

استدل أيضاً – بما ذكره شيخ الإسلام من أنها طريقة القرآن – وهي إثبات نفس الحدوث ، وأن المحدثات موجودة من عدم وهذا دلالة على وجود المخلوق وهو ما ذكرناه في مسألة إبطال قدم العالم عند ابن الزاغوني .

ونجد أنه استدل بالدليل الفطري في إثبات حدوث العالم وهذا ما ذكره شيخ الإسلام عن ابن حنيفة في معرض رده على الملاحدة وتشبيه العالم سفينه من غير ربان فهل يعقل أن تفاد من غير قائد " يحكى عن أبي حنيفة رحمه الله أن قوقا من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية ، فقال لهم : أخبروني قبل أن تكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة . تذهب فتمتليء من الطعام والمتاع وغيره بنفسها ، وتعود بنفسها فترسو بنفسها ، وتفرغ وترجع كل ذلك من غير أن يديرها أحد ؟ فقال : هذا محال لا يمكن أبداً ، فقال لهم : إذا كان هذا مُحالاً في سفينة ، فكيف في هذا العالم كله علويه وسفليه [٢] .

في مسألة إثبات الصفات :

نجده يقترد، كثيراً جداً من أقوال السلف وأهل السنة في الصفات ، فهو يثبتها ويبدأ بالخبرية منها وخاصة (السمع ، والبصر ، والحياة ، والقدرة ....

ويثبت أن لله ذاتاً ليست كذوات غيره ، وله صفات ليست كصفات غيره سبحانه ويثبت هذا بالأدلة النقلية خاصة من القرآن والأدلة العقلية الموافقة لما ساقه أهل السنة ، فمثلاً في صفة الحياة يقول (فمن عُدمت منه الحياة تعذر أن يكون فاعلاً بنفسه ، وهذا جلي واضح في وجوب كونه حياً)[١]

وهذا ما يثبته القرآن من دليل مسماه أهل السنة قياس الأولى من قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (النحل : ٦٠) فالخالق والرازق أولى أن يكون حياً [٢] .

فخلقه ورزقه وتدبيره للعالم دليل على ثبوت حياته سبحانه .

---

[٢] شرح الطحاوية ، ٢٣ -٢٤ المكتب الإسلامي ، وشرح وتقريب الطحاوية لخالد فوزي، ٤٩/١ ، دار التربية والتراث ، مكتبة الضياء .
[١] الإيضاح ، ١٣٤ .
[٢] يراجع في قياس الأولى

وفي إثباته لصفة العلم مثلاً يستدل بدليل الإتقان والإحكام . فيقول (ثبت بالدليل القاطع أنه فاعل للعالم فعله على كمال الصحة والإحكام والإتقان .ولو لم يكن عالماً لاقتضى أن لا يكون فاعلاً بالاتفاق [٣] .

فإيجاد الحياة في هذا الكون واتقانه لابد أن تكون من عالم له أقصى درجات الكمال .

كما أثبت أزلية الصفات وقدمها[٤]

وأثبت أنه سبحانه مدرك ادراكاً كاملاً بالمعلوم وبتفاصيله . ففي استدلال الشاهد على الغائب وإثبات تجويز علمه سجاته بالتفاصيل ذكر أن الأول القديم الذي ظهر المحدث الكلي بأمره وقدرته وفعله وإيجاده لا يجوز أن يدخل تحت إيجاده ما يخفى عليه علم تفاصيله ، لأن إيجاده لجملته ، إيجاد لأجزائه وأوصافه وأحواله ، وبدايته ونهايته ، وقد نبه الباري على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ (الملك : ١٤) .

وكل هذا مما أثبته أهل السنة

من أن الصفات أزلية قديمة منذ الأزل (فالله قديم وصفاته قديمة وأفعاله قديمه وما يتخيل للعقل من أنواع التغيرات والتخالفات نسب وإضافات بالنسبة لادراكاتنا[١] ومن أجل ذلك أنكر أهل السنة على المعتزلة قولهم بقدم الذات فقط وأن الذات هي عين الصفات وأن الله لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة[٢]

ومن ثم رفض أهل السنة خلق القرآن الذي قالت به المعتزلة من مذهبهم في نفي الصفات وأن صفاته عين ذاته حتى لا يتعدد القدماء – كما يقولون – [٣]

ويقول في علمه سبحانه بالكليات والجزئيات .

---

(٣) الإيضاح ، ١٣٥ .
(٤) الإيضاح ، ١٣٦ .
(١) المرجع السابق ، ١٣٩ .
(٢) لوامع الأنوار ، للسفاريني ، ١٥٨/١ .
(٣) البغدادي : الفرق بين الفرق ، ١١٣ تحقيق محي الدين عبد الحميد .

" وإن الله يعلم الشيء كائناً بعد وجوده ، مع علمه السابق به قبل وجوده ، وأن علمه الثاني والأول ليس واحداً ، وهذا هو الذي دل عليه القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ (البقرة : ١٤٣) .

ويقول السفاريني (وهو عليم بكل شيء من الأشياء الجائزات والواجبات والمستحيلات) لأن علمه تعالى غير متناه ، من حيث تعلقه إما بمعنى أنه لا ينقطع وهو واضح ، وإما بمعنى أنه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم فإنه يحيط به ، وبما أنه غير متناه كالأعداد والأشكال ونعيم الجنة ، فهو شامل لجميع المتصورات سواء كانت واجبة كذاته وصفاته أو مستحيلة كشريك له تعالى ، أو ممكنة كالعالم بأسره الجزئيات من ذلك والكليات مع ماهي عليه من جميع ذلك "[٤]

كما أثبت ابن الزاغوني الصفات الثبوتية ، ونفى أن يوصف سبحانه بالصفات السلبية التي تنفى عنه الصفة السلبية ، ولا تثبت له كمال الصفة ورد على نفاة الصفاة الذين يثبتون لله الصفات السلبية ، فلا يقال قادر إنما يقال ليس بعاجز كما يدعون حيث أثبتوا له الفاعلية ونفوا عنه القدرة[١] فرد عليهم بأدلة من القرآن وناقشهم عقلياً مما جعله يوافق أهل السنة في هذه المسألة .

أهل السنة يخطئون من وصفه تعالى بالصفات السلبية أو نفيها من غير إنبات الكمال . فالصفة السلبية (هي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ) (كالموت ، والسنة ، والنوم ، والظلم)

وتأتي في القرآن غالباً مسبوقة بأداة نفي مثل لا ، وما ، وليس وهذه تُنفى عن الله وتثبت ضدها من الكمال .

فلا بد في هذه الصفة من نفي النقص وإثبات الكمال لله تعالى كما يقول تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ (الشورى : ١١) فقوله ليس كمثله (نفي الله عن نفسه مماثلة المخلوقات وقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ إثبات للصفات ومنها

---

[٤] لوامع الأنوار ١٥٨/١ .
[١] انظر : الإيضاح ، ١٤١ .

صفة السمع والبصر وكل الصفات ، فالله تعالى منزه نفسه عن صفات النقص بإثبات كمال الصفة وهذا غاية الكمال ومثله قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ (آل عمران : ١) ثنفي سبحانه عن نفسه الموت بإثبات كمال الحياة والقيومية[٢] .

الأدلة العقلية التي استخدمها ابن الزاغوني :

نجده في إثبات الصفات وخاصة الخبرية يرد على المخالفين من خلال ذكرهم لدليل الغائب والشاهد ، وأن التفريق بين الغائب والشاهد في هذه المسائل ضرورياً حتى لا يقع التشبيه .

ذكر هذا في صفة القدرة [٣] والسمع والبصر [٤] والعلم [٥].

ويرد ابن الزاغوني هذا الدليل على المستدلين به في إثبات الصفات ، يقول : (العلم الثابت في الشاهد . لم يثبت في حق من ثبت لنفسه ، وإنما هو علم حادث يستند إلى ضرورة أو إلى اكتساب ، وما يدرك بالضرورة واقف عليها .

وقد يضطر الإنسان إلى أمر دون أمر ، وقد يدرك بعض الضرورات لقربها منه ، ويخفى عليه غيرها ، لأنه ما أدركها ، وما خطرت على باله ، وكذلك القول في الاكتساب ، وأنه يتناوله شيئاً فشيئاً وجزءاً فجزءاً ، ويوجد في حقه بعد أن لم يكن ، ومن هذه طرق علمه يجوز أن تنقسم المعلومات في حقه فمنها ما يدركها ومنها ما يقصر عنها . أما الأول القديم الذي ظهر المحدث الكلي بأمره وقدرته وفعله إيجاده ، لا يجوز أن يدخل تحت إيجاده ما يخفى عليه علم تفصيله ... "[١]

فهو إذاً يرفض الاستدلال بهذا الدليل في إثبات الصفات – كما ضربنا مثالاً لصفة العلم – وينحو في ذلك منحى أهل السنة – الأشاعرة[٢] مخالفين بذلك

---

[٢] انظر : شرح الطحاوية ، ١٠٦ ، وتقريب التدمرية لابن عثيمين ، ٩ -٢٠ ، بتصرف .
[٣] الإيضاح ، ١٤١ .
[٤] ص١٤٧ .
[٥] ص١٣٩ .
[١] الإيضاح ، ١٣٩ .
[٢] انظر : غاية المرام ، للآمدي ، ٤٧ ، والإبانة ، للأشعري ، ١١٤ -١١٦ ، مكتبة دار البيان ، التمهيد للباقلاني ، ٣٨ ، معيار العلم للغزالي ، ١٦٧ .

المعتزلة التي استدلت بهذا القياس في أفعال الله[٣] وأهل السنة لا يقبلون هذا الدليل في المسائل العقدية ، وإنما يستدلون به في المسائل الفقهية .

ورفضوه في المسائل العقدية لأنه يقتضي مماثلة بين الله وخلقه – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – إضافة إلى أنه ظني ، وقائم على الدور الباطل ولا يؤدي إلى معلومة جديدة[٤] ولا ينبغي عند أهل السنة أن يستعمل أي قياس لاثبات صفات الله " يستوي فيه أفراده لأنه تعالى ليس كمثله ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها[٥] .

يقول ابن تيمية – رحمه الله – :

" والأخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم مافي الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ، مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد "[٦] .

الاستقراء :

كما تلاحظ ابن الزاغوني ذكر دليل الاستقراء في كتبه في معرض استدلال علماء الفقه على أصولهم .

ومعنى الاستقراء هو : كل استدلال ينتقل من الخاص إلى العام بأن تتصفح جزئيات كثيرة داخله تحت معنى كلي ، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكمت به على ذلك الكلي[١] ولقد استخدمه بعض الأشاعرة في مسألة الصفات ولكن لم يستخدموه في الأفعال الإلهية .

وقد رفض الاستدلال هذا الدليل في المسائل الإلهية أهل السنة وأقروه في المسائل الفقهية فقط ، للأسباب السابقة في قياس الغائب والشاهد . فلا يصح أن نساوي

---

[٣] انظر : مقدمة مناهج الأدلة ، ٤٨ – ٥٠ . وانظر : شرح الأصول الخمسة ، ١٥١ – ١٥٢ .
[٤] انظر : د. هراس : ابن تيمية السلفي ، ٦٢ ، و د. يحيى هاشم فرغل : الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية ، ٢٣٩ .
[٥] انظر : درء التعارض ، ٢٩/١ .
[٦] التدمرية ، ٩٧ .
[١] معيار العلم للغزالي ، ١١٥ ، دار الأندلس .

بين الخالق والمخلوق وندرجه – سبحانه في قياس يستوي أفراده أو تقاد جزئياته وقد فضل أهل السنة استخدام قياس الأولى والأكمل لله ، يقول ابن تيمية : (وكذلك لو لم نعلم ما في الشاهد من حياة وعلم وقدرة وكلام ونفهم ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك ، وكذلك لو لم نشهد موجوداً لم نعرف وجود الغائب عنا ، بل لابد وفيما شهدناه وما غاب عنا من مشترك هو مسمى اللفظ المتواطئ ، فبهذه الموافقة المشتركة والمتشابهة والمتواطئة نفهم الغائب ونثبته وهذا خاصة العقل [٢] " وكل هذا يتم ضمن إثبات الكمال الأعلى لله أو قياس الأولى . وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق كان الخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى أن يتنزه عنه[٣]

استخدام المنطق : بعد أن استهل ابن الزاغوني مصطلحات المنطق الأرسطي والقياس المنطقي في الرد على الدهرية وغيرهم في أدلته العقلية ، فمثلاً من أنواع أساليب الجدل عند المناطقة الإعتماد على مسلمات الخصوم وقد أخذ بهذا النوع الغزالي من أئمة الأشاعرة وغيره فقال :

" ومعنى المجادلة بالأحسن أن آخذ الأصول التي يسلمها الجدلي واستنتج منها الحق بالميزان المحقق [١]

وقد اعتمده بعض العلماء ورفضه آخرون مثل ابن حزم الذي يقول (أن تعلق المرء بما يقوله خصمه ضعف ، وإنما يلزم المرء أن يخلص قوله مجرداً) ولا أسوة له في تناقض خصمه ، بل لعل خصمه لا يقول ذلك) [٢]

وقد رأينا هذا الدليل واضحاً عند ابن الزاغوني في مناقشة قدم العالم ، وفي مناقشة مسألة أن العدم ليس بشيء ، وفي اثبات أن العالم محدث بحدوث الصفات والاعراض الطارئة على الأجسام .

---

[٢] الفتاوى ، ٣٤٦/٥ .
[٣] درء التعارض ، ٢٩/١ ، التفسير الكبير لابن تيمية ، ٣٥٢/٦ ، اب تيمية السلفي ، ١٠٦ ، الرسالة الأكملية ، ٩ مطبعة المدني .
[١] الاقتصاد في الاعتقاد ، ٢٥ .
[٢] الفصل في الملل والنحل ، ٢٠/١ .

وكل ذلك أدى إلى إثبات المطلوب لكن بطريقه طويله وصعب ، وقد فضل شيخ الإسلام الاستدلال بخلق الأجسام وأنها وجدت من عدم ، أفضل من هذه الطريقة كما أسلفنا .

وذكر شيخ الإسلام أن القرآن لا يستدل بمسلمات الخصوم أو مقدماتهم ليبنى عليها أدلته ، بل أنه يستدل بمسلمات الناس وقضاياهم البدهية ويبني عليها ما يريد إثباته من أمور ، مثل قوله تعالى مع من كان يقر بنبوة موسى من أهل الكتاب : ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ [٣] (الأنعام : ٩١) .

وغير ذلك كثير فالقرآن مشتمل على أصول الدين وعلى الآيات والأدلة اليقينية خلاف ما أحدثه الفلاسفة والملحدون ، ودعانا القرآن لكل ماهو نافع ولا تستهجنه العقول السوية .

وأن استخدام المصطلحات الفلسفية أدى إلى أن تكون طرقهم في الاستدلال : صعبة وطويلة بـ-بارات متكلفة مائلة ، وليس لذلك فائدة إلا تضييع الزمان[٤]

وقد رفض أهل السنة والجماعة هذه المقدمات الكلية التي اضطر علماء الأشاعرة وغيرهم إلى فهمها ووضع حدود لها حتى يردوا على المناطقة من نفس مسالكهم .

يقول شيخ الإسلام : " أن المعين المطلوب علمه بالقضايا الكلية يعلم قبلها وبدونها، إذ أنه لابد في كل قياس من قضية كلية ، وهذه الأخيرة لابد أن تكون لهم قضايا كلية معلومة بغير قياس فنقول : ليس في الموجودات ما تعلم الفطرة له قضية كلية بغير قياس إلا وعلمها بالمفردات المعينة من تلك القضية الكلية أقوى من علمها بتلك القضية الكلية ، مثل قولنا : (الواحد نصف الاثنين) و (الجسم لا يكون إلا في مكانين) و (الضدان لا يجتمعان) ، فإن العلم بأن هذا الواحد نصف الاثنين أقدم في الفطرة عن العلم فإن " كل واحد نصف كل اثنين " وهكذا كل ما يفرض من الآحاد "[١]

---

[٣] انظر : معارج الوصول ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ، ١٨٣ .
[٤] الرد على المنطقيين ، ٢٩-٣٠ .
[١] الرد على المنطقيين ، ٣١٦ .

فإذا قضاياهم الكلية التي يبذلون الجهد الجهيد في إثباتها هي أصلاً من المسلمات، إضافة إلى أن مفرداتها من غير كليات مسلمة قبلها ، لذا فلا بد أن " يعلم أن المعين المطلوب علمه بهذه القضايا الكلية الأولية يعلم قبل أن تعلم هذه القضية الكلية ، ويعلم بدونها ، ولا يحتاج العلم به إلى القضية الكلية ، وإنما يعلم بالقضية الكلية ما يقدر في الذهن من أمثال ذلك مالم يوجد في الخارج ، أما الموجودات الخارجية فتعلم بدون هذا القياس " [٢]

فالبديهات لا تحتاج إلى دليل عقلي لاثباتها لتصور الذهن لها أصلاً .

ومما سبق من أمثلة – للإشارة وليست للتفصيل – ثبت أن ابن الزاغوني ينهج في استدلالاته العقلية والفكرية منهجاً منطقياً جدلياً متأثراً بالمصطلحات وطريقة السرد والتقسيم ووضع الاحتمالات ، مع اقراره بالأدلة النقلية واستخدامه لها واعتماده عليها واعتبارها قسيماً مهماً للاستدلال .

ولعل هذا كما قلت جاء في معرض الرد على من خالفوه بمنطقهم ، أو نظراً لانتشار كتب الفلاسفة في ذلك الوقت وكثرة المتأثرين بها لذا نبرئ العلماء على دراستها لنقدها وبيان غورها فيما انفك بعضهم من التأثر اللفظي بها أو التأثر الفكري .

أقوال ابن تيمية عن ابن الزاغوني :

(١) يصف ابن تيمية ابن الزاغوني أحياناً بأنه من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله الذين تأثروا بابن كلاب في مسألة (الكلام أو خلق القرآن :

يقول : " وصار النزاع في هذا الأصل بين الطوائف الفقهاء ، فما من طائفة من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا وفيهم من يقول بقول ابن كلاب[١] في هذا الأصل كأبي الحسن التميمي ... وأبي المعالي الجويني ، وابن الزاغوني ، وفيهم من يقول بقول جمهور أهل الحديث كالخلال وصاحبه أبي بكر عبد

---

[٢] المرجع السابق ، ٣١٦ – ٣١٧ .

[١] ابن كلاب هو : عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري ، أحد أئمة المتكلمين في أيام المأمون أول متكلم يناقش المعتزلة وسمي بابن كلاب لشدته في المناظرة ، كون مدرسة فكرية في العالم الاسلامي وهو من أقرب الناس إلى مذهب السلف ، إلا أن له رأياً في الصفات يخالف القول الصحيح .
(انظر : مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ، ٤/٢٥-٥١-٥٧، وانظر : طبقات الشافعية ٢/٥١-٥٢) .

العزيز وأبي عبد الله بن حامد . والأشعرية عجزوا عن مناظرتهم في هذا المقام في مسألة القرآن ومسائل القدر بكونهم سلموا له أن الرب لا تقوم به صفة فعليه فلا يقوم به عدل ولا إحسان ولا تأثير أصلاً فلزمهم أن يقولوا هو موصوف بمفعولاته فلا يجب أن يكون القرآن قائماً ويكون مسمى بأسماء القبائح التي خلقها ، لكن أبو محمد بن كلاب يقول : لم يزل كريماً جواداً.فهذا قد يجيب عن صفة الإحسان وحدها بذلك " (٢)

ثم يوضح ابن تيمية ما ذهب إليه ابن الزاغوني في مسألة نفي قيام الحوادث بالله تعالى وموافقته لأهل الإثبات في جانب ومخالفته لهم في بقائه على أصله :

فيقول : (وأما سائر أهل الأثبات من أهل الحديث والفقه والتصوف والكلام من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم فيقولون أن الرب تقوم به الأفعال ، فيتصف به طرداً – كما ذكر في الكلام – وأن الفاعل من قام به الفعل ، فالعادل والمحسن من قام به العدل والإحسان – كما أشرنا إلى هذا – وبهذا أجاب القاضي وابن الحسن رابن الزاغوني وغيرهم " (١)

ثم يقول : " لكن تنازع هؤلاء هل ما يقوم به يمتنع تعلقه بمشيئته وقدرته ، فالقاضي وابن الزاغوني وغيرهم مشوا على أصلهم في امتناع قيام الحوادث به، ولكن تفسيرهم للصانع والكاتب بالعالم ليس بمستقيم على هذا الأصل ، فإنه إذا جاز أن تفسر الأفعال بالعلم قيل مثل ذلك في الجميع فبطل الأصل ، بل الكتابة والصنعة فعل يقوم به وإن استلزم العلم ، وهل يجب أن يكون قديماً لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، أو يجوز أن يكون من ذلك ما يتعلق بمشيئته وقدرته. على القولين في الكلام والأفعال وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن بن الزاغوني أن الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا يقوم به الحوادث وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمدوه ، وهذا مبلغهم من العلم وهذا الإجماع نظير غيره من الاجماعات الباطلة المدعاة في الكلام ونحوه وما أكثرها ، فمن تدبرها وجد عامة

---

(٢) الفتاوى الكبرى ، ٦/٤٤٣-٤٤٦ .
(١) المرجع السابق .

المقالات الفاسدة يبنونها على مقدمات لا تثبت إلا بإجماع مدعي أو قياس أو كلاهما عند التحقيق يكون باطلاً[٢]

فإذا من هذا النص يوضح ابن تيمية أن ابن الزاغوني اعتمد على أصل كلامي فاسد وهو (نفي قيام الحوادث به تعالى)

وعلى هذا وضح ما ذهب إليه أهل السنة في هذه المسألة من أن كلام الله قائم به ويتكلم متى شاء كيف شاء ، ويوضح ابن تيمية أن الذين ألتزموا أن يكون الكلام فعل قائم بذاته تعالى رفضوا نص الإمام أحمد بأن الجُعل فعل من الله غير الخلق لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف : ٣) فجعله سبحانه عربياً على وجه لامتنان علينا ، والامتنان إنما يكون بفعله المتعلق بمشيئته وقدرته لا بالأمور اللازمة لذاته ، ثم يقول : " ومن خالف ذلك أجابوا بجواب ضعيف كقول ابن الزاغوني جعلناه أي أظهرناه وأنزلنا ، فيقال لهم : يكفي في ذلك أن يقال أنزلنا قرآناً عربياً ، فإنه عندكم لا يقدر على أن ينزله ويظهره غير عربي ، ولا يمكن ذلك فإذا كان ذلك ممتنعاً لذاته كيف يمتن بفعل فعله ، وإنما الممكن أن ينزله أولا ينزله ، أما أن ينزله عربياً وغير عربي فهذا ممتنع عنهم، وقد قال تعالى : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ﴾ (فصلت : ٤٤)

فعلم أن جعله عجمياً كان ممكناً ، وعندهم ذلك غير ممكن وهذا أيضا حجة على من جعل العبارة مخلوقة منفصلة عن الله

لأن جعل القرآن نفسه عربياً وعجمياً وعندهم لايكون ذلك إلا في العبارة المخلوقة لا في نفس القرآن الذي هو غير مخلوق . وعندهم أيضا المعنى الذي عبارته عربية هو الذي عبارته سريانيه وعبرانية ، فإن جاز أن يقال هو عربي لكون عبارته كذلك كان كلام الله هو عربي سرياني عبراني لأن الموصوف بذلك عندهم شيء واحد [١]

---

[٢] المرجع السابق .

[١] درء التعارض ، ١٩٥/٢ ، وانظر : الفتاوى ، ٤٤٣/٦ .

وبهذا النص رد ابن تيمية على ابن الزاغوني في هذه المسألة وهي قيام الحوادث بذاته ، ومن ثم مسألة هل الكلام قائم بذاته أولاً ؟. فابن الزاغوني ينفي قيام الحوادث بذاته ومن ثم ينفي قيام الكلام بذاته تعالى .

(٢) أيضاً ذكر ابن تيمية ابن الزاغوني في مسألة حدوث العالم وتعلق الإرادة بذلك الحدوث

يقول : (أجاب المتكلمون بعدة وجوه الأول : إنما أحدث العالم في ذلك الوقت لأن الإرادة لذاتها اقتضت التعلق بإيجاده في ذلك الوقت)[٢]

ثم يذكر ابن تيمية جوابه فيقول : (قلت : هذا جواب جمهور الصفاتية الكلامية كابن كلاب والأشعري وأصحابهما وبه يجيب القاضي أبو بكر ... وابن الزاغوني وأمثالهم وبه أجاب الغزالي في تهافت الفلاسفة ...وغيرهم)[٣]

فإذاً يوضح ابن تمية أن ابن الزاغوني ذهب إلى أن حدوث العالم بإرادة التعلق بإيجاده في ذلك الوقت وأنه بهذا وافق جمهور الكلامية الصفاتية .

ورد ابن تيمية هذا بقوله (ان القادر – سبحانه – لا يتوقف في فعله لأحد مقدوريه دون الآخر على مرجح)[١]

(٣) في مسألة الرؤية يذكر ابن تيمية أن ابن الزاغوني من أصحاب أحمد سلك مسلك الكرامية في الرؤية من أن كل قائم بنفسه يُرى " [٢]

ثم يقول : (وأما الأشعري فادعى أن كل موجود يجوز أن يرى ، ووافقه على ذلك طائفة من أصحابه الأئمة الأربعة كالقاضي أبو يعلى وغيره ، ثم طرد قياسه فقال : كل موجود يجوز أن تتعلق به الادراكات الخمس ، ووافقه على ذلك طائفة من أصحابه وخالفهم غيرهم ، فقالوا لا نثبت في ذلك الشم والذوق واللمس، ونفوا جواز تعلق هذه بالباريء،والأولون جوزا تعلق الخمس بالباري.

---

[٢] منهاج السنة ، ٦٤٠/٢ .
[٣] درء التعارض ، ١٨٨/١ .
[١] الرجع السابق .
[٢] منهاج السنة ، ٣٣١/٢ .

(٤) أيضاً يذكر ابن تيمية أن ابن الزاغوني خالف الأشعري في هذه المسألة حيث وضح أن ابن الزاغوني يقول بمقدمة (القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده فيقول : (وهذه الحجة التي صدر بها[٣] الآمدي وزيفها هي الحجة التي اعتمد عليها الكلابية والأشعرية ومن وافقهم من السالمية لفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم وهي مبنية على مقدمتين : أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده) ، وأكثر الناس ينازعونهم في ذلك بل جميع الطوائف من أهل النظر والأثر ينازعونهم كالمعتزلة والمرجئة .. وأهل الحديث والفقهاء .

والثانية[١]:على امتناع تسلسل الحوادث والنزاع فيها مشهور بين جميع الطوائف[٢]

(٥) أيضاً يذكره ابن تيمية في مسألة الصفات الخبرية فيقول : " والذين أثبتوا الصفات الخبرية لهم في هذه قولان ، منهم من يجعلها من جنس الفعل المتعدي بجعلها أموراً حادثة في غيرها ، وهذا قول الأشعري وأئمة أصحابه ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ، وابن الزاغوني ، وغيرهم ، فالأشعري يقول الاستواء فعل فعله في العرش مضاربه ... "[٣]

في التأويل ومسألة العلو قال عن منحى الفرق ابن تيمية بعد أن ذكر أقسام التأويل:

(ثم هم في هذه النصوص بحسب عقائدهم ، فإن كانوا من القدرية قالوا النصوص المثبتة لكون العبد فاعلاً محكمة ، والنصوص المثبتة لكون الله تعالى خالق أفعال العباد أو مريداً لكل ما وقع نصوص متشابهة لا يعلم تأويلها إلا الله إذا كانوا ممن لا يتأولها فإن عامة الطوائف منهم من يتأول ما يخالف قوله ومنهم من لا يتأوله ، وإن كانوا من الصفاتية المثبتين للصفات التي زعموا أنهم يعلمونها

---

(٣) الآمدي هو : علي بن أبي علي الآمدي ، أبو الحسن ، (٥٥١هـ - ٦٣١هـ) من علماء الأشاعرة الكبار كان حنفياً ثم تحول إلى المذهب الشافعي رحل في طلب العلم إلى بغداد والشام وغيرها وتلقى العلم على كبار علماء الحنابلة والشافعية وحفظ القرآن وفي آمد في صغره وحفظ كتباً في الفقه والأصول ثم اتصل بعلماء الكلام وتلقى في طلب العلم على يد الشهاب السهروروي ثم إلى مصر وصنف في العلوم العقلية ، لديه عدة مولفات أهمها (غاية المرام ، أبكار الأفكار)
(انظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ، ٢٢/٨ ، سير أعلام النبلاء ، ٣٦٤/٢٢ ، طبقات الشافعية ، ٣٠٦/٨-٣٠٧) .

(١) ومقدمة الآمدي الثانية معناها (أنه لو قامت الحوادث بذات الرب تعالى لكان لها سبب والسبب إما الذات وإما خارج عن الذات فإما أن يكون معلولاً للآلة تعالى أو يكون معلولاً له ، فإن كان الأول لزم الدور ، وإن يكون الثاني فذلك الخارج يكون واجب الوجود وبذاته مفيداً للآلة تعالى صفاته فكان أولى أن هو الآلة وهذه المحالات إنما لزمت من قيام الحوادث بذات الرب تعالى فتكون محالاً (انظر درء التعارض ٣٨٢/١ وما بعدها .

(٢) انظر : درء التعارض ، ٣٨٢/١ .

(٣) الفتاوي الكبرى ، ٣٩٣/١٦ .

بالعقل دون الصفات الخبرية مثل كثير من متأخري الكلابية كأبي المعالي في آخر عمره وابن عقيل في كثير من كلامه قالوا عن النصوص المتضمنة للصفات التي لا تعلم عندهم بالعقل هذه نصوص متشابهة لا يعلم تأويلها إلا الله ، وكثير منهم يكون له قولان وحالان تارة يتأول ويوجب التأويل أو يجوزه وتارة يحرمه كما يوجد لأبي المعالي ولابن عقيل ولأمثالهما من اختلاف الأقوال ، ومن أثبت العلو بالعقل وجعله من الصفات العقلية كأبي محمد ابن كلاب وأبي الحسن بن الزاغوني) [٤]

والنصوص في هذا كثيرة ولكن ذكرنا ما سبق منها على سبيل المثال .

النتائج مما سبق :

١- لا ينكر بن الزاغوني الاستدلال بالأدلة النقلية ، ولكنها عنده طريق من طرق العلم.

٢- يعتمد على الأدلة العقلية الفلسفية المبنية على مقدمات وأقيسة في إثبات القضايا الإلهية ، مما يجعله ينحو منحى المتكلمين .

٣- في معظم نصوص كتب ابن تيمية يدرجه في المتكلمة الصفاتية من أصحاب أحمد. وأحياناً يقول عنه بأنه يوافق الكرامية الأشعرية وأحياناً يقول عنه بأنه: من أئمة الأشاعرة المغالين في استخدام الأدلة العقلية كالآمدي وغيره.

٤- ومن استقراء كلام ابن الزاغوني يتضح لنا تأثره الواضح بعلم الفلسفة والمنطق في العرض والرد على من خالفه ، مع أنه دائماً يبدأ استدلالاته بأدلة قرآنية تثبت المسألة .

---

[٤] الفتاوى ، ١٧ / ٣٦٠ .

الخاتمـــــة

مما سبق يتضح أهمية هذا الموضوع (وهو الإمامة) في تحقيق العدل ، وإشاعة الأمن في المجتمع الإسلامي . ورغم أن النصوص لم تحدد طريقة بعينها لاستخلاف الإمام ، إلا أن فعل الرسول ﷺ وفعل الخلفاء الراشدين من بعده قد فتح أمام الأمة جميع الخيارات للتعيين مما يدل على أن الأمر فيه سعة ومما يدل على أهمية وخطورة أن يُحصر في أحد بعينه بدون تحقيق الشروط اللازمة لذلك .

فنجد أن التعيين اتخذ أشكالاً عدة فإما أن يكون بدون تحديد مباشر ، أو التعيين في مجموعة بعينها تعتبر أهل الحل والعقد في زمانها ، أو التعيين لأحد بعينه ، وكان بالإمكان أن يوجد نص ظاهر غير جلي لتحديد طريقة الاستخلاف ، ولكن الحكيم الخبير الذي لا يفعل شيئاً إلا لحكمة بالغة ترك هذا الأمر بخيارات عدة حتى يناسب كل زمان وكل مكان متضامناً مع مرونة الشريعة وشموليتها وعالميتها ، مع التحذير البالغ في حصر هذا في أحد معين بدون تحقيق شروط الامامة .

وقد وضح ابن الزاغوني كل هذه النقاط مضيفاً ومعللاً ومعلقاً مما جعله مستوفي لجميع النقاط الهامة في هذا الموضوع .

والله أسأل أن يهدينا إلى سواء السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المراجـــــع

١- القرآن الكريم .

٢- ابن تيميه السلفي د/ محمد خليل هراس ، ط١ ، ١٤٠٤هـ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

٣- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للعلامة محمد بن محمد الحسيني الزبيدي ، دار الفكر .

٤- أحكام أهل الذمة لابن قتيبة ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٥- الإبانة للأشعري ، مكتبة دار البيان ، تحقيق : د. فوزية حسين محمود.

٦- الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد الفراء الحنبلي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط٢ ١٣٨٦هـ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر .

٧- الأربعين في أصول الدين للرازي . ط ١٤٠٦هـ .

٨- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية ، د. يحيى هاشم مزغل ، ط١، دار الفكر العربي .

٩- الإصابة في تمييز الصحابة ، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، ١٣٩٨هـ دار الفكر ، بيروت .

١٠- الاعتصام للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، المكتبة التجارية .

١١- الإيضاح في أصول الدين تحقيق د. أحمد السايح ، د. أحسان مرزا لابن الزاغوني ، مؤسسة الثقافة الدينية .

١٢- البداية والنهاية لابن كثير ، دقق أصوله : د. أبو ملح ، د. علي عطوي ، فؤاد السيد ، مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

١٦- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد القرطبي ، ط٣ ، ١٣٨٦ ، دار القلم .

١٧- الحسبة لابن تيمية ، ط١ ، ١٩٧٦م ، دار الشعب .

١٨- الدر المنثور في تفسير بالمأثور ، السيوطي ، ط١ ، ١٤١١ ، دار الكتب العلمية .

١٩- الرد على المنطقيين لابن تيمية ، ط١٤٠٤هـ ، المكتبة الامدادية ، مكة المكرمة .

٢٠- الرسالة الأكملية ، مطبعة المدني ، فهرسة : أحمد حمدي إمام ، ١٤٠٣هـ مطبعة المدني ، القاهرة .

٣٣- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للأشعري ، صححه وعلق عليه : د. حموده غرابة ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة .

٣٦- تاج العروس لمحمد مرتضي الزبيدي ، دار مكتبة الحياة . بيروت – لبنان .

٣٧- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، ١٣٧١هـ ، المكتبة التجارية – مصر .

٣٨- تاريخ الطبري المسمى (تاريخ الرسل والملوك ، لابن حجر الطبري ، ط٤ ، دار المعارف – القاهرة .

١٣- التدمرية لابن تيمية ، تحقيق : محمد بن عودة السعدي، ط ١٤١٦هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .

٣٩- تفسير ابن كثير للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير ، ١٤٠١هـ دار الفكر، بيروت – لبنان .

٤٠- تفسير الطبري (جامع البيان عن آي القرآن) ، دار الفكر .

١٤- التفسير الكبير لابن تيمية ، تحقيق وتعليق : د. عبد الرحمن عميرة ، ط١ ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

٤١- تقريب التدمرية لابن عثيمين .

١٥- التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة للبقلاني ، تقديم وضبط : محمود الخضيره ، ومحمد أبو ريده ، دار الفكر العربي.

٤٢- جمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الحافظ نور الدين الهيثمي ، تحرير ، العراقي وابن حجر ، ط ١٤٠٢هـ دار الكتب العربي – بيروت .

٤٣- درء التعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيميه ، تحقيق محمد رشا وسالم ، مكتبة ابن تيميه .

٤٤- سنن أبو داود للحافظ أبو داود سليمان السجستاني ، علق عليه : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي .

٢١- السياسة الشرعية لابن تيمية ، ط٤ ، ١٩٦٩م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٥- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد ، تعليق : أحمد ابن الحسين ، ط ١٤١٦هـ ، مكتبة – وهبة .

٤٦- شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ، المكتب الإسلامي .

٤٧- شرح وتقريب الطحاوية لخالد فوزي ، دار التربية والتراث مكتبة الضياء.

٢٢- الصحاح للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عكار ، ط٢ ، ١٣٩٩م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٤٨- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، شرح وتعليق: قاسم الرفاعي ، دار القلم ، بيروت – لبنان .

٢٦- صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ،ط٢ ١٣٩٩هـ ، المكتب الإسلامي – بيروت .

٤٩- صحيح الجامع الصغير وزياداته للحافظ السيوطي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، ١٣٧٤هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٥٠- صحيح مسلم بشرح النووي ، المطبعة المصرية .

٢٣- الصفدية لابن تيمية ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، ط ، ١٤٠٦هـ .

٢٤- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة ، لابن حجر الهيثمي، ط٢ ، ١٣٨٥هـ ، مكتبة القاهرة ، مصر .

٢٥- ضعيف الجامع الصغير للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، ط٣ ، ١٤١٠هـ ، المكتبة المكية .

١٧- الطبقات الكبرى لابن سعد بن منيع البصري ، ط ، ١٣٩٨هـ ، دار بيروت للطباعة والنشر .

٢٨- العقائد العقائد النسفية للنسفي ، تحقيق : أحمد السقا ، ط ١٤٠٧هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٩- العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة ، ابن اليزيد العجمي ، ط١ ، دار السلام – مصر .

٥١- غاية المرام في علم الكلام للآمدي ، تحقيق : د. حسن عبد اللطيف الشافعي ، ١٣٩١هـ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الاسلامي .

٥٢- غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني ، ط الأولى ، ١٤٠٠هـ ، دار الدعوة ، الاسكندرية ، تحقيق : مصطفى حلمي و د. فؤاد عبد المنعم .

٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ، رتب أبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، توزيع المكتبة التجارية ، المدينة المنورة .

٣٠- الفرق بين الفرق للبغدادي ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، ١٤٠٢هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٣١- الفيصل في الملل والنحل لابن حزم ، ط٢ ، ١٣٩٥هـ ، دار المعرفة للطبعة والنشر ، بيروت .

٣٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي ، دار الجليل ، بيروت .

٥٤- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني ، مؤسسة الرسالة .

٥٥- لوامع الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية للسفاريني ، تحقيق : عبد الله بن محمد البصيري ، ١٤١٥هـ ، مكتبة الرشد . الرياض .

٥٦- مجموع الفتاوى لابن تيميه ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن وابنه محمد طبع بأمر خادم الحرمين ، الإشراف الرئاسة العامة الشؤون الحرمين.

٣٤- المحلى لابن حزم ، تصحيح حسن طلبه ، ط ، ١٣٩٠هـ ، مكتبة الجمهورية - مصر .

٣٥- المستدرك على الصحيحين في الحديث وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي ، للحاكم النيسابوري ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .

٥٧- مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي .

٥٨- معارج الوصول ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية .

٥٩- معيار العلم للغزالي ، دار الأندلس ، ط ١٩٧٨م ، بيروت .

٦٠- مقدمة بن خلدون ، ط الرابعة ، ١٣٩٨هـ ، دار الباز ، مكة .

٦١- مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، تحقيق د. زينب القاروط ، ط١ ١٤٠٠هـ ، دار الباز - مكة المكرمة .

٦٢- مناهج الأدلة

٦٣- منهاج السنة ، لابن تيمية ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٦٤- نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٦٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، لأبي العباس الرملي، ط ، ١٣٥٧هـ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر .